المملكة الأردنية الهاشمية

جامعة آل البيت

المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية

مجلة علمية عالمية محكّمة

المجلد (١١) - العدد (٤) صفر ١٤٣٧هـ / كانون أول ٢٠١٥م

ISSN 2079 - 5076

السند: مفهومه وأهميته وأثره في تفسير القرآن الكريم

د. سعيد بن راشد الصوافي*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٢/١١/٢٢م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٤/٧/١م

ملخص

تناولت في هذا البحث جانباً مهماً، ومنهجاً سديداً، يُسهم بشكل كبير في وضوح المنقول إلينا منذ قرون طويلة في تفسير القرآن الكريم، وقد تعرّضت لآراء العلماء في هذه المسألة، فوجدتهم فريقين:فريق قبل أسانيد روايات التفسير على علّاتها؛ للاستفادة منها قدر الإمكان. وتشدد آخرون في قبولها، ورأوا أن عرضها على معيار المنهج الذي رسمه نقاد الأثر هو المنهج الصحيح. وقد خلص هذا البحث إلى طريق وسط، وهو عرض هذه الأسانيد على معيار منهج نقاد الحديث؛ فإن كانت صحيحة قبلت، وإلا فينظر في متنها إن كان يعضده شيء؛ كاللغة، أو طريق آخر، حتى يمكن الاستفادة منها، أما إن كانت ضعيفة وليس هناك ما يُسندها، فالأولى عدم اعتمادها في تفسير القرآن الكريم؛ فقد يؤدي قبول هذه الروايات إلى ظهور آراء مرجوحة، أو استغلالها في الانتصار لمذهب معيّن.

Abstract

In this research, I tried to approach an important aspect that contributes significantly to the clarity of what has been transferred to us since old centuries in the interpretation of the Holy Quran. I was exposed to the views of scholars on this issue and I found them divided into two groups: the first one accepted, completely, ***asanid*** and narrations of the interpretation of the Holy Quran. They did that aiming to benefit from these narrators as much as possible. The other group was very strict to accept these narrations saying that it is important to test them according to the right methodology. The research has concluded to a moderate path which is comparing the narration with the methodology to test its ***isnad***. If it was sound, it will be accepted. If not, we should look at its *matn* to know if there is anything that supports it. So we can benefit from it. If there is nothing supports it, it is better to reject it and not accept it in the interpretation of the Holy Quran. It might lead to wrong use.

المقدمة:

من الخصائص التي تميزّ بها الفكر الإسلامي وشريعته وعلومه خصّيصة الإسناد، وهو جزء من المنهج الذي اتبعه المحدّثون في النقل عن الرسول ﷺ ودعامة أساسية في علوم الحديث، ثم أصبح سمة مهمّة في شتى العلوم الإسلامية، يكاد لا يخلو فنّ من فنون العلم من الاعتناء به؛ لأنه طريق معرفة مصدر المعلومة، ومدى مصداقيتها؛ لذا عني به العلماء سابقاً ولاحقاً، وعدّوه من الدين؛ فبذلوا في ذلك جهوداً مشكورة، وألّفوا فيه كتباً وفيرة، ونتج عن هذا الجهد دراسات قيّمة.

وإذا كان القرآن الكريم قد وصل إلينا عن طريق تواتر سنده عن رسول الله ﷺ فإن على الذين يعنون بعلومه وتفسيره أن يتحروا الدقة في الروايات المتعلقة بهذا الجانب، متناً وسنداً.

* أستاذ مساعد، كلية التربية/ قسم العلوم الإسلامية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان/مسقط.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث بعنوان (**السند: مفهومه وأهميته وأثره في تفسير القرآن الكريم**) ، آمل فيه تسليط الضوء على جانب مهم، ومنهج سديد، أسهم بشكل كبير في نقاء وصفاء المنقول إلينا منذ قرون طويلة.

أهمية البحث:

أهمية هذا البحث تبرز من عدة جوانب:

١ ــ البحث يتعلق بتفسير كتاب الله تعالى، وهو أشرف العلوم قاطبة.

٢ ــ يتناول البحث جانباً من أهم جوانب تفسير القرآن الكريم؛ ألا وهو السند في مجال التفسير.

٣ ــ يركّز البحث على موضوع لم يُكتب فيه الكثير من البحوث ــ حسب علمي ــ فهو إضافة إلى هذا المجال.

٤ ــ يدور جدل كبير في أوساط الباحثين؛ حول قبول الروايات التفسيرية للراوي الضعيف من عدمها، وهذه الدراسة تبيّن مواقف العلماء حول هذا الموضوع.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى عدة أمور:

١ ــ بيان مفهوم السند، ومدى أهميته في تفسير القرآن الكريم.

٢ ــ بيان موقف العلماء من الروايات المسندة في مجال تفسير القرآن الكريم.

٣ ــ الاستفادة الشخصية؛ كوني متخصصاً في علوم القرآن الكريم والتفسير.

٤ ــ الإسهام بما تيسر في هذا المجال، فلعل هذه الدراسة أن تكون لبنة تضاف إلى مثيلاتها، فيُستفاد منها، أو تفتح آفاقاً لبحوث مماثلة في هذا المجال.

إشكالات البحث:

تتركز إشكالات البحث حول الإجابة على الأسئلة الآتية:

ــ ما مفهوم السند ؟ وما مدى أهميته عموماً ؟.

ــ ما مدى اهتمام العلماء بالسند في مجال تفسير القرآن الكريم ؟.

ــ ما موقف العلماء من رجال سند التفسير؟ وهل تخضع أسانيد روايات التفسير لمناهج المحدثين، كما هو الحال في أسانيد روايات السنة ؟.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث عن دراسات سابقة، لم أجد دراسة متكاملة في الموضوع نفسه، سوى بعض الدراسات التي تُعنى بجزئيات فرعية؛ كدراسة أحوال رواة السند، وطرق الرواية في مجال التفسير، وبعض المقالات المختصرة، التي تتناول آراء العلماء في الروايات التفسيرية، استفدت منها في هذا الموضوع، علاوة إلى تلك المصادر المبسوطة التي تناولت الموضوع بصورة إجمالية؛ ليخرج بصورته هذه، راجياً من العلي القدير أن أكون قد وُفّقت في تقديم المفيد، وقد تمثلت هذه الدراسات في الآتي:

١ ــ **التفسير والمفسرون** للدكتور: محمد حسين الذهبي، وهو بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوّره، وألوانه ومذاهبه، مع عرض شامل لأشهر المفسرين، وتحليل كامل لأهم كتب التفسير، من عهد الصحابة إلى عصرنا الحاضر.

٢ ــ **التقرير في أسانيد التفسير**، لعبدالعزيز بن مرزوق الطريفي، طبع الكتاب سنة (٢٠١١ م) وتناول أنواع التفسير (التفسير في عهد الصحابة، أنواع التفسير المسند: المرفوع، الموقوف، التفسير عن التابعين وتابعيهم. وتعرض للحديث عن أسانيد التفسير وطرقها، وطبقات المفسرين من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

٣ ــ **أسانيد التفسير**: مقالة لمساعد الطيار: تناول صاحب المقالة الحديث عن أسانيد التفسير، وكيفية التعامل معها، وذلك أثناء حديثه عن تفسير علي بن أبي طلحة، وكان رأيه مع من يقول عدم التشدد في روايات التفسير، وعدم التعامل معها كالروايات الحديثية، فلها وضعها الخاص، وقد ساق أدلته لما يقول.

٤ ــ **تعليقات عبدالله الجديع على مقالة الطيار (أسانيد التفسير)** : تعقب صاحب التعليقات رأي الطيّار في عدم التشدد في الروايات التفسيرية للقرآن الكريم، وفنّد أدلته التي ساقها، وقد يوافقه في بعض الأمور.

هاتان المقالتان موجودتان على الشبكة العالمية.

٥ ــ **التيسير لمعرفة أسانيد التفسير**، لأبي الحسن علي بن أحمد الرازحي ، طبع هذا الكتاب بدار الآثار للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، سنة (٢٠٠٧م) ، ذكر طرق روايات التفسير، وأورد ما قاله النقاد في رجال تلك الأسانيد، كما ذكر في آخر كتابه كتب التفسير المسندة.

هذه هي أهم الدراسات السابقة التي حصلت عليها، وهي ليست دراسات متكاملة في موضوع دراستي، ولكن كل دراسة تعرّضت لجزئية معيّنة، تتعلق بموضوع بحثي؛ وقد كانت استفادتي من هذه الدراسات على النحو الآتي:

استفدت من دراسة الذهبي: طرق روايات التفسير ورجالها، مع رجوعي إلى المصادر الأصلية التي أخذ عنها. واستفدت من دراسة الطريفي: في كثير من المسائل المتعلقة بأنواع التفسير المسند، وطرق التفسير ورواتها. أما مقالتا الطيار والجديع؛ فقد استفدت منهما في المبحث الثالث، الذي يناقش أسانيد التفسير وتعامل العلماء معها؛ إذ لم أجد أي بحث أو كتاب يتناول هذا الموضوع ــ حسب علمي ــ سوى هاتين المقالتين. أما كتاب التيسير لمعرفة أسانيد التفسير؛ لم أستفد منه شيئاً في بحثي، فلم يأت بجديد.

خطة البحث:

المقدمة.

المبحث الأول: السند: مفهومه وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم السند.

المطلب الثاني: أهمية السند والإسناد.

المبحث الثاني: السند في مجال تفسير القرآن الكريم.

المطلب الأول: مدى العناية بعلم التفسير في صدر الإسلام.

المطلب الثاني: التفسير المسند وأنواعه.

المبحث الثالث: أسانيد روايات التفسير وتعامل العلماء معها.

المطلب الأول: منهج أئمة التفسير مع روايات التفسير المسندة.

المطلب الثاني: رأي العلماء في أسانيد روايات التفسير.

الخاتمة.

الهوامش.

المبحث الأول
السند: مفهومه وأهميته

المطلب الأول: مفهوم السند

السند في اللغة: ما ارتفع من الأرض ... وما قابلك من الجبل وعلا عن السفح، والجمع أسناد، وكل شيء أسندته إلى شيء فهو مسند، ويقال: أسند في الجبل إذا ما صعده، ويقال فلان سند أي معتمد [١].

والسند في الاصطلاح: هو طريق متن الحديث، وهو " سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث واحداً عن الآخر، حتى يبلغوا به إلى قائله" [٢]. وسمي سنداً لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، أخذاً من معنى (السند) لغة، وهو ما استندت إليه من جدار أو غيره [٣]؛ أو لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره [٤]. قال ابن جماعة: " وأخذه إما من السند؛ وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المُسنِد يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند، أي: معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً في صحة الحديث وضعفه عليه [٥].

والإسناد: هو حكاية طريق متن الحديث، وهو مصدر من قولك أسندت الحديث إلى قائله، إذا رفعته إليه بذكر ناقله، والمحدثون يستعملون كلاً من السّند والإسناد في موضع الآخر، ويُعرف المراد بالقرائن [٦].

المطلب الثاني: أهمية السند والإسناد

يعتمد العلماء على السند والإسناد في معرفة صحة الخبر وضعفه؛ فإن كان السند ضعيفاً حكموا بضعفه، وإن كان صحيحاً حكموا بصحته " وبه يُعلم وجه تسمية السند والإسناد بهما " [٧]. قال عبدالله بن المبارك: " الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " [٨].

وأهمية الإسناد تتضح من العناية الكبيرة منذ فترة مبكرة من بزوغ فجر الإسلام، بداية من عهد الصحابة والتابعين، في شتى العلوم، وهذا المنهج اختص به العلماء المسلمون دون غيرهم، إمعاناً في التحري وزيادة في التثبت، وهذا يعطي النص المنقول زيادة في القوة ومصداقية في القبول؛ فنجد الصحابة والتابعين يرحل أحدهم إلى أماكن بعيدة، للتأكد من صحة خبر منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، طلباً للعلو في الإسناد، وتثبتاً من الراوي الذي يروي ذلك الخبر، لذا اهتم العلماء من بعدهم بالإسناد، واتخذوه منهجاً، أحكموا به رواية ما ينقلونه، وعدوه من الدين.

ولم يقتصر هذا المنهج على علوم الشريعة فحسب، وإنما امتد إلى مختلف العلوم، حتى في الكلمة الواحدة؛ يتلقاها الخلف عن السلف، واللاحق عن السابق، بالإسناد، حتى تأكد علماء الأمة من رسوخ علوم الشريعة، وحفظها من التغيير والتبديل، تسامح العلماء في أمر الإسناد، اعتماداً منهم على شيوع التدوين، وثبوت ووضوح معالم الدين [٩].

وأكتفي بذكر مثال واحد لبيان منزلة الإسناد عند العلماء المتقدمين، واهتمامهم بالسند، في مجال تفسير القرآن الكريم:

جاء في تفسير الطبري، من تفسير سورة البقرة، ما يأتي:

" القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ **وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** ﴾ [البقرة: ٣٦]، قال أبو جعفر: اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، فقال بعضهم: ولكم فيها بلاغ إلى الموت، ذكر من قال ذلك:

حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حمّاد، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدي، في قوله ﴿ **وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** ﴾ ، قال: يقول: بلاغ إلى الموت.

وحدثني يونس، قال أخبرنا ابن وهب، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن إسرائيل، عن إسماعيل السُّدي، قال: حدثني من سمع ابن عباس: ﴿ **وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** ﴾ قال: الحياة.

حدثني المثنى بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو حذيفة، قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد،﴿ **وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** ﴾ قال: إلى يوم القيامة، إلى انقطاع الدنيا [١٠].

وهكذا تراه يسوق السطرين والثلاثة من الإسناد، من أجل إيراد الكلمة موردها من قائلها، تنويهاً بأهمية الإسناد، والاعتماد عليه في تفسير القرآن الكريم.

وقد أدرك العلماء المتقدمون قيمة الإسناد، ومنزلة التلقي عن الشيوخ بالسند، فنرى التابعين الذين حملوا هذا العلم من أفواه الصحابة ــ رضوان الله عليهم ــ كانوا يرحلون من بلد إلى بلد في طلب تفسير آية واحدة [١١]، فهذا سعيد بن جبير يرى أهل الكوفة قد اختلفوا في قوله تعالى ﴿ **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ** ﴾ [النساء:٩٣] فيرحل إلى ترجمان القرآن؛ عبدالله بن عباسﷺ فيسأله عنها فقال: (نَزَلَتْ هذِهِ الآيَةُ ﴿ **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ** ﴾ هِيَ آخِرُ مَا نَزَلَ، وَمَا نَسَخَهَا شَيْءٌ) [١٢]، ورحل مسروق إلى البصرة في طلب تفسير آية، فقيل له: الذي يفسرها رجع إلى الشام، فتجهز، ورحل إليه، حتى علم تفسيرها [١٣].

وكان من منهجهم الرائع التورع في التحمل والرواية، فيبحثون عن علو الإسناد، وعمن هو أهل للرواية [١٤]، فهذا أبو العالية يقول: (كنت أرحل إلى الرجل مسيرة أيام، لأسمع منه، فأول ما أتفقده صلاته، فإن أجده يقيمها؛ أقمت وسمعت منه، وإن أجده يضيعها؛ رجعت ولم أسمع منه، وقلت: هو لغير الصلاة أضيع) [١٥]، وزيادة في التثبت روي عن أبي العالية أيضاً قوله: (كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول اللهﷺ فلم نرض، حتى ركبنا المدينة، فسمعناها من أفواههم) [١٦].

واستمر هذا الاهتمام بالإسناد والتلقي حتى عند المتأخرين؛ فقد جاء في ترجمة الإمام الزمخشري (٤٦٧هـ ــ ٥٣٨ هـ) أنه قصد ــ للتحمل والرواية ــ الإمام أبا منصور الجواليقي البغدادي (٤٦٦ هـ ــ ٥٤٠هـ) وهو عالم في الأدب واللغة، قصده ليقرأ عليه، ويتحمّل منه، ويستجيز الرواية عنه، إذ لم يكن لدى الزمخشري ــ على غزير علمه ــ لقاء بالشيوخ، ولا رواية بالإسناد، وكان ذلك سنة (٥٣٣ هـ)، أي قبل وفاة الزمخشري بخمس سنوات، وهو إذ ذاك في السادسة والستين من العمر، وكان قبل هذا التاريخ بسنين طويلة إماماً تُضرب إليه أكباد الإبل إلى خوارزم، وتحط بفنائه رحال الرجال، وكان يقال له: علامة الأدب، ونسّابة العرب، فما نقصه وهو بهذه المكانة السامية، أن يستزيد لفضائله شرف التلقي، بالرواية والإسناد، وما كبر عليه أن يجلس جلسة الطالب المستفيد، وذلك شاهد رفيع من مثله بأن التلقي بالإسناد وسام عظيم [١٧].

ثم إنه لم يقتصر التشدد في طلب الإسناد على محيط العلماء وطلاب العلم، بل أصبح الإسناد أمراً بدهياً مسلماً به عند العامة والخاصة، ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعي، فيقول: " حضرت ابن عيينة، وأتاه أعرابي، فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله ؟ فقال سفيان: بخير، نحمد الله، قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج، غير أنها لا تطوف بالبيت، فقال: هل من قدوة ؟ قال: نعم، عائشة، حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف، قال: هل من بلاغ عنها ؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك. قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ، والله ؛ لك الرشاد " [١٨].

واهتمام العلماء بالإسناد ليس من باب سرد رواة الخبر، واتصال سندهم فحسب؛ بل لمعرفة رجال ذلك السند، من حيث ثقتهم أو ضعفهم؛ لأن ذلك يعطي الخبر المنقول صفة الاعتماد والتعويل عليه من عدمه، قال الإمام الشاطبي: " جعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون (حدّثني فلان عن فلان) مجرداً، بل يريدون ذلك لما تضمّنه من معرفة الرجال الذين يُحدّث عنهم، حتى لا يُسند عن مجهول ولا مجرح ولا متهم، ولا عمّن لا تحصل الثقة بروايته؛ لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ليُعتمد عليه في الشريعة، ويُسند إليه الأحكام " [١٩].

وهكذا أخذ الإسناد المتصل نصيبه من العناية والاهتمام، منذ عهد التابعين، حتى أصبح من واجب المُحدّث أن يبيّن نسب ما يروي، وهو بإسناد الحديث يرفع العهدة عن نفسه، ويطمئن إلى صحة ما ينقل، عندما ينتهي سنده المتصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، كما يبعث الطمأنينة في نفوس السامعين، بروايته بسنده المتصل [٢٠].

إن اهتمام علمائنا الأقدمين بالإسناد له الفضل الكبير، في وصول المعلومة الصحيحة الموثّقة، بضبط وإتقان، فهم أدوا أمانتهم لمن بعدهم خير أداء، وبذلوا كل الجهد، في سبيل التحرّي والدقة في النقل؛ مما جعلنا نطمئن على المنقول إلينا، ونستطيع تمييز الصحيح من السقيم.

المبحث الثاني
السند في مجال تفسير القرآن الكريم

من خلال المبحث الماضي رأينا أهمية الإسناد، وأثره في جلاء المعلومة المتلقاة، وفي هذا المبحث سأتحدث عن السند في مجال تفسير القرآن الكريم.

وقبل الحديث عن السند في التفسير، أود الإشارة إلى أن التفسير على أربعة أوجه، حكاها ابن جرير الطبري، عن العارف بالتأويل والتفسير عبدالله بن عباس في قوله: " وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله " [٢١]. ومن خلال كلام ابن عباس؛ يظهر أن التفسير أربعة أقسام:

الأول: ما يعرفه أرباب اللسان العربي الصحيح؛ لأن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين [٢٢] ؛ ولذا كان على أرباب اللغة التماس تفسير القرآن الكريم من الموروثات اللغوية العربية الصحيحة؛ كالشعر الجاهلي مثلاً، فإن في هذا استعانة للمعاني الدلالية، وفهم النص القرآني، ولكن لا ينبغي أن يُفهم من هذا أن كل شيء في القرآن الكريم يجب إخضاع فهمه لمعاني نفهمها من اللغة، فإن القرآن الكريم هو الحاكم على اللغة وليس العكس.

أما النوع الثاني: وهو البيّن بنفسه؛ إذ المراد منه هو المفهوم منه لكل عاقل[٢٣] ؛ كقوله تعالى﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾ [البقرة : ٤٣]، وهذا ما لا يعذر أحد بجهله، فهو الواضح البيّن الذي يُفهم بالسليقة لدى العربي الفصيح[٢٤].

والنوع الثالث: هو ما يعلمه العلماء العارفون بالتفسير والتأويل، والذين لديهم المعرفة بالسنة ووجوه اللغة وأسباب النزول، وغيرها من الأدوات التي يحتاجها المفسر [٢٥].

أما الرابع: فهو ما استأثر الله بعلمه؛ كتفسير الروح، أو قيام الساعة، أو ما كان من الأمور التي لم يتوصّل العلماء إلى شيء في تفسيرها؛ كالحروف المقطعة في أوائل السور؛ فلم يرد فيها شيء صحيح يعتمد عليه في تفسيرها [٢٦].

المطلب الأول : مدى العناية بعلم التفسير في صدر الإسلام

لم تكن العناية بتفسير القرآن الكريم وعلومه مخصوصة في صدر الإسلام، وإن اشتهر بعض الصحابة في هذا المجال؛ كابن عباس وغيره، إذ لم يكن اهتمام الصحابة في زمن الرسولﷺ إلا جمع وكتابة وتدوين ما يسمعونه من رسول الله ﷺ ونقله عنه، وجُلّ ذلك كان مما يتعلّق بالأحكام الشرعية المتكلف بها، ولكن بعد زمن الصحابة، أي في عصر التابعين، ظهرت العناية بتدوين شتى العلوم، ومن ذلك علوم التفسير.

وسبب عدم ظهور علم التفسير مستقلاً عند السلف من الصحابة إنما يرجع إلى:

ـ انشغالهم بالأمور التعبدية، وتدوين ما يسمعونه من رسول الله صلى الله عليه وسلم [٢٧]، وهو شامل لجميع مناحي الفنون والعلوم، دون تخصيص علم من العلوم.

ـ وهناك سبب آخر في عدم ظهور علم التفسير، وهو أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، على قوم يفهمون لغته فهماً واعياً، وقد تميّزوا بصفاء القريحة، وحدّة الذهن، وقوّة الذاكرة [٢٨]، وما غاب عن فهمهم كانوا يسألون رسول اللهﷺ عنه، فيجيبهم، وهو مدوّن، وإن كان في غاية القلة، يقول ابن خلدون: " وأما التفسير فاعلم أن القرآن نُزّل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه، وكان يُنزّل جُملاً جُملاً، وآيات آيات؛ لبيان التوحيد والفروض الدينية، بحسب الوقائع، ومنها ما هو في العقائد الإيمانية، ومنها ما هو في أحكام الجوارح، ومنها ما يتقدم، ومنها ما يتأخر ويكون ناسخاً له، وكان النبي ﷺ المبيّن لذلك، كما قال تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]"[٢٩].

المطلب الثاني : التفسير المسند وأنواعه

بدأ الاهتمام بعلم التفسير كعلم مستقل متأخراً، أي في عهد التابعين، وهو مصاحب لبزوغ التدوين في فنون وأصناف العلوم واستقلالها، والتفسير كغيره من العلوم الدينية، كان للرواية والإسناد أثرهما الواضح في حفظ آرائه، وبيان قائليها، بالإضافة إلى معرفة رجالات السند.

والتفسير المروي بالأسانيد ثلاثة أنواع:

الأول: المرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا قليل، قال السيوطي في الإتقان: " أصل المرفوع منه في غاية القلة " [٣٠].

" وقد جُمعت هذه المرويات مؤخراً، وقد توسع الجامع في هذا الباب؛ فوقع في جمعه شيء من الخلط وعدم التحرير والتدقيق، وجُلّ هذه المرويات تأتي بأسانيد ضعيفة، وبعضها يأتي بأسانيد صحيحة؛ منها ما هو مشهور في التفسير، ومنها ما لا يُعرف في التفسير" [٣١].

النوع الثاني: الموقوف، وهو: المروي عن الصحابة قولاً أو فعلاً أو تقريراً [٣٢].

إن الاهتمام بعلوم التفسير في عهد الصحابة لم يكن واضحاً كما هو الحال في الأمور التعبدية؛ لذلك كان المتكلمون في علم التفسير قلائل، وقد تفاوتوا في ذلك، ولكن المشهورين بتفسير القرآن الكريم ـ كما ذكر السيوطي ـ هم: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبدالله بن الزبير [٣٣]، وهناك من تكلم في التفسير من الصحابة غير هؤلاء: كأنس بن مالك، وأبي هريرة، وعبدالله بن عمر، وجابر بن عبدالله، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعائشة، غير أن ما نقل عنهم في التفسير قليل جداً [٣٤]، والحديث عن أشهر المتكلمين في تفسير القرآن الكريم من الصحابة يطول، ولكن حسبي أن أقصر الحديث عن أشهرهم،

وأكثرهم أقوالاً في تفسير كلام الله، وهو عبد الله ابن عباس، وسأتطرق إلى الحديث عن أشهر الطرق التي أسندت الآراء التفسيرية للقرآن الكريم إلى ابن عباس، موضّحاً باختصار أقوال بعض نقاد الرواية الحديثية.

إن من أشهر أمثلة الروايات الموقوفة في التفسير؛ تفسير عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وهو من دعا له النبيﷺ بقوله: (**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**) [٣٥]، وهو الفيصل عند الصحابة، وأكثرهم تفسيراً، وقد كان يعتمد على قوله عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ ويعتد به [٣٦]، فقد روى البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ قال: (كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْيَاخِ بَدْرٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِمَ تُدْخِلُ هَذَا الْفَتَى مَعَنَا وَلَنَا أَبْنَاءٌ مِثْلُهُ ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ مِمَّنْ قَدْ عَلِمْتُمْ، قَالَ: فَدَعَاهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ، وَدَعَانِي مَعَهُمْ، قَالَ: وَمَا رَأَيْتُهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِيُرِيَهُمْ مِنِّي، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ . وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا** ﴾ [النصر:١،٢] حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أُمِرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرَهُ إِذَا نُصِرْنَا وَفُتِحَ عَلَيْنَا: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نَدْرِي أَوْ لَمْ يَقُلْ بَعْضُهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ لِي: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؛ أَكَذَاكَ قولُك ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺأَعْلَمَهُ اللَّهُ لَهُ . ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ** ﴾ فَتْحُ مَكَّةَ، فَذَاكَ عَلَامَةُ أَجَلِكَ. ﴿ **فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا** ﴾ . قَالَ عُمَرُ: مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَعْلَمُ) [٣٧]. وقد كان ابن عباس مرجع كثير من الصحابة إن أشكل عليهم فهم شيء من كلام الله، قال فيه ابن مسعود: " نعم ترجمان القرآن ابن عباس " [٣٨]، وقال ابن عمر: " ابن عباس أعلم أمة محمد بما نزل على محمد" [٣٩]، ويغلب على تفسيره الاحتجاج بلغة العرب، وأقوال الفصحاء من الشعراء وغيرهم [٤٠].

وقد كثرت المرويات عن ابن عباس في التفسير، وتعددت طرقها " فلا تكاد تجد آية من كتاب الله إلا ولابن عباسﷺ فيها قول أو أقوال " [٤١]، ولذا كان موقف العلماء من هذه الأقوال متبايناً: فمنهم من اقتصر على الروايات الصحيحة؛ ولذلك لم يرو هؤلاء إلا القليل من تفسير ابن عباس؛ ومن أبرزهم: البخاري ومسلم. وصاحب كتاب:التفسير الصحيح [٤٢]، ومنهم من أخذ بكل ما روي عن ابن عباس في التفسير، فوقع هؤلاء في كثير من الآثار الموضوعة؛ كالثعلبي والواحدي، ومنهم من تجنب الروايات الموضوعة؛ لشهرة رواتها بالوضع والكذب، ولكنهم خلطوا بين الروايات الصحيحة والضعيفة، وهم أكثر المفسرين الذين اهتموا بنقل تفسير الصحابة والتابعين؛ كابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وغيرهما [٤٣].

وأصحّ المرويات عن ابن عباس؛ رواية مجاهد بن جبر عن ابن عباس، فهي مقدمة عند عامة العلماء، إلا عند ابن المديني؛ فإنه يقدم رواية سعيد بن جبير، على رواية مجاهد بن جبر، بل يقدمها على روايات سائر أصحاب ابن عباس [٤٤].

وأشهر طرق الرواية عن ابن عباس في التفسير هي:

١ ــ طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس [٤٥].

رجال هذه الطريق:

ــ **معاوية بن صالح:** هو معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي الحمصي: قاض، من أعلام رجال الحديث. أصله من حضرموت. نشأ بحمص، توفي سنة (١٥٨هـ) [٤٦]، كان ثقة، كثير الحديث [٤٧]، ذكره ابن حبان في الثقات[٤٨]، ووثّقه عبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة [٤٩]، وروي عن يحيى بن سعيد القطان أنه لا يرتضيه، ولا يأخذ عنه [٥٠].

ـ **علي بن أبي طلحة:** هو سالم بن مخارق الهاشمي، مولى العباس بن عبدالمطلب، أصله من الجزيرة، انتقل إلى حمص، توفي سنة (١٤٣هـ) ، نُقل عن الإمام أحمد أن له منكرات، ونُقل عن أبي داؤود أنه مستقيم الحديث[٥١]، وذكره ابن حبان في الثقات [٥٢].

قال الإمام أحمد عن هذه الطريق: " بمصر صحيفة في التفسير، رواها علي بن أبي طلحة، لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً " [٥٣]، قال الحافظ ابن حجر: " وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه فيما يعلقه عن ابن عباس " [٥٤]، قال الذهبي: " وكثيراً ما اعتمد على هذه الطريق ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، بوسائط بينهم وبين أبي صالح، ومسلم صاحب الصحيح، وأصحاب السنن جميعاً يحتجون بعلي بن أبي طلحة " [٥٥].

وقد أخذ بعض النقاد على هذه الطريق أن ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير[٥٦]؛ ولذلك فهي طريق منقطعة لا يُعوّل عليها [٥٧].

وقد فنّد ابن حجر هذا النقد فقال: " بعد أن عُرفت الواسطة، وهو ثقة، فلا ضير في ذلك " [٥٨]. قال الذهبي في الميزان: " روى معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس تفسيراً كبيراً ممتعاً " [٥٩]، قال النحاس : " والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة، وهذا القول لا يوجب طعناً؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق " [٦٠]، قال الذهبي: " وجملة القول، فهذه أصح الطرق في التفسير عن ابن عباس، وكفى بتوثيق البخاري لها، واعتماده عليها، شاهداً على صحتها " [٦١].

٢ ـ **طريق قيس بن مسلم الكوفي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس**[٦٢]. "

رجال هذه الطريق:

ـ **قيس بن مسلم الكوفي:** هو الإمام المحدث أبو عمرو الجدلي الكوفي، روى عن طارق بن شهاب، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، ومجاهد بن جبر. حدّث عنه أيوب بن عائذ، وأبو حنيفة، ومسعر، وشعبة، وأبو العميس، وسفيان الثوري، وآخرون، وثقه أحمد وغيره، قال أبو داوود: كان مرجئا. توفي سنة (١٢٠ هـ)، [٦٣]. ذكره ابن حبان في الثقات [٦٤]، ووثّقه يحيى بن معين وغيره، كما أثبته في الحديث يحيى بن سعيد القطان وغيره [٦٥].

ـ **عطاء بن السائب: هو** عطاء بن السائب الثقفي ويكنى أبا زيد توفي سنة (١٣٦ هـ) ، وكان ثقة، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغير حفظه بآخره، واختلط في آخر عمره [٦٦]، قال ابن علية: هو أضعف عندي من ليث، والليث ضعيف، وقال أيضاً: لم أكتب عن عطاء إلا لوحا واحداً، فمحوت أحد الجانبين، قال: وسألت عنه شعبة؛ فقال: إذا حدثك عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع فقال زاذان وميسرة وأبو البختري فاتقه، كان الشيخ قد تغير [٦٧].

ـ **سعيد بن جبير:** هو سعيد بن جبير الأسدي، بالولاء، الكوفي، تابعي، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس، وابن عمر. كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه، قال: أتسألونني وفيكم ابن أم دهماء ! يعني سعيداً، قتله الحجاج سنة (٩٥ هـ). قال الإمام أحمد بن حنبل: قتل الحجاج سعيداً وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه [٦٨]. وثّقه يحيى بن معين، وأبو زرعة [٦٩]، وذكره ابن حبان في الثقات [٧٠].

قال السيوطي: " ومن جيّد الطرق عن ابن عباس طريق قيس، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عنه، وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين، وكثيراً ما يُخرج منها الفريابي، والحاكم في مستدركه " [٧١].

٣ ــ **طريق ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عن ابن عباس** [٧٢].

رجال هذه الطريق:

ــ **ابن اسحاق:** هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني، من أقدم مؤرخي العرب، من أهل المدينة، وكان قدرياً، ومن حفاظ الحديث، سكن بغداد ومات فيها سنة (١٥٠ هـ) [٧٣]، ذكره ابن حبان في الثقات، ونقل عن علي ابن المديني أنه قال عنه ثقة صدوق [٧٤]، قال عنه أحمد بن حنبل: " هو حسن الحديث " [٧٥]، وقال عنه شعبة: صدوق الحديث، وأنه أمير المحدثين [٧٦].

ــ **محمد بن أبي محمد:** هو محمد بن أبي محمد الأنصاري المدني، مولى زيد بن ثابت، روى عن سعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار [٧٧]، ذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٧٨].

ــ **عكرمة:** هو عكرمة بن عبد الله البربري، المدني، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس، تابعي، روى عن ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وعائشة، وأبي هريرة، وروى عنه الشعبي، وجابر بن زيد، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، طاف البلدان، وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل، منهم أكثر من سبعين تابعيا، توفي عكرمة وكثيّر عزة الشاعر في يوم واحد ، بالمدينة سنة (١٠٥ هـ) فقيل: مات أفقه الناس وأشعر الناس [٧٩]، ذكره ابن حبان في الثقات [٨٠].

قال الذهبي عن هذه الطريق: " وهي طريق جيدة، وإسنادها حسن، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً، وأخرج الطبراني منها في معجمه الكبير" [٨١].

٤ ــ **طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدي الكبير، تارة عن أبي مالك، وتارة عن أبي صالح، عن ابن عباس** [٨٢].

رجال هذه الطريق:

ــ **إسماعيل بن عبدالرحمن السُّدي الكبير:** هو إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة، الإمام المفسر، أبو محمد الحجازي، ثم الكوفي، أحد موالي قريش، حدّث عن أنس بن مالك، وابن عباس، وغيرهما كثير، حدّث عنه شعبة، وسفيان الثوري، وغيرهما، وورد عنه أنه رأى أبا هريرة، والحسن بن علي. قال النسائي: صالح الحديث، وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: ليّن، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن عدي: هو عندي صدوق، وقال يحيى بن سعيد القطان: لا بأس به، وقال أحمد بن حنبل: ثقة [٨٣]، وذكره ابن حبان في الثقات [٨٤].

ــ **أبو مالك:** هو غزوان أبو مالك الغفاري الكوفي، التابعي، روى عن عمار بن ياسر، وابن عباس، والبراء بن عازب، وغيرهم، روى عنه سلمة بن كهيل والسُّدي، وحصين بن عبدالرحمن وغيرهم [٨٥]، سئل عنه يحيى بن معين فقال: " كوفي ثقة " [٨٦]، وذكره ابن حبان في الثقات [٨٧].

ــ **أبو صالح:** هو باذام أبو صالح، ويقال باذان، مولى ام هانئ، روى عن أم هانئ، وابن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، والسُّدي، وسماك بن حرب، ومالك بن مغول، وعمران بن سليمان والكلبي، وغيرهم، وهو صاحب التفسير الذي رواه عن ابن عباس[٨٨]. قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وإذا حدّث عنه الكلبي فليس بشئ، وقال يحيى القطان: لم أر أحداً من أصحابنا تركه، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه تفسير، قل ما له من المسند [٨٩].

٥ ــ **طريق عبد الملك بن جريج، عن ابن عباس** [٩٠].

وعبدالملك بن جريج: هو الإمام الحافظ، فقيه الحرم، أبو الوليد، ويقال أبو خالد، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الرومي، الأموي مولاهم، المكي، الفقيه، صاحب التصانيف، أحد الأعلام، قال أحمد بن حنبل: " كان من أوعية العلم، وهو وابن أبي عروبة، أول من صنف الكتب" [٩١]، وقال أيضاً: " ابن جريج؛ ثبت صحيح الحديث، لم يحدث بشئ إلا أتقنه " ، قال علي ابن المديني: " ماكان في الأرض أحد أعلم بعطاء من ابن جريج " [٩٢]. وقال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي وغير واحد؛ لمن طلبتم العلم؟ فكلهم يقول لنفسي، غير ابن جريج؛ فإنه قال: طلبته للناس [٩٣]؛ ومن ذلك يتبيّن أن ابن جريج لم يقصد الصحة فيما جمع، وإنما روى ما ذُكر في كل آية من الصحيح والسقيم، فلم يتميّز في روايته الصحيح من غيره [٩٤].

٦ ــ طريق الضحاك بن مزاحم الهلالي، عن ابن عباس [٩٥].

والضحاك بن مزاحم الهلالي: هو الضحاك بن مزاحم البلخي، المفسر، أبو القاسم، قال يحيى القطان: كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك لقي ابن عباس قط، وقال الطيالسي: حدثنا شعبة، سمعت عبدالملك بن ميسرة يقول: الضحاك لم يلق ابن عباس، إنما لقي سعيد بن جبير بالرى، فأخذ عنه التفسير، وقال يحيى بن سعيد: الضحاك ضعيف عندنا، وقال ابن عدى: الضحاك بن مزاحم إنما عُرف بالتفسير، فأما رواياته عن ابن عباس وأبى هريرة، وجميع من روى عنه ففى ذلك كله نظر، قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبى يقول: الضحاك ابن مزاحم ثقة مأمون، قيل: مات سنة خمس ومائة، وقيل سنة ست ومائة، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة[٩٦]، وذكره ابن حبان في الثقات [٩٧].

قال الذهبي عن هذه الطريق: " وهي غير مرضية؛ لأنه وإن وثّقه نفر فطريقه إلى ابن عباس منقطعة؛ لأنه روى عنه ولم يلقه " [٩٨].

٧ ــ طريق عطية العوفي، عن ابن عباس [٩٩].

عطية بن سعد العوفي الجدلي، أبو الحسن، روى عن أبى سعيد الخدري، وأبى هريرة، وابن عمر، وابن عباس، روى عنه الأعمش وإسماعيل ابن أبى خالد، ومسعر، وابن أبى ليلى، وقرة بن خالد [١٠٠]، وابن عطية العوفي كوفي تابعي، وثقه بعض العلماء؛ كالحافظ العجلي، وقال عنه " كوفي تابعي، وليس بالقوي " [١٠١]، بينما ضعّفه آخرون؛ كأبي حاتم والنسائي والإمام أحمد والثوري وهشيم [١٠٢]، وتوسّط آخرون بين التوثيق والتضعيف؛ كيحيى بن معين، فقد وصفه بأنه صالح، ليس به بأس [١٠٣] . قال الذهبي عن هذه الطريق: إنها غير مرضية؛ لأن عطية ضعيف، ليس بواه، وربما حسّن له الترمذي، وهذه الطريق قد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً [١٠٤].

٨ ــ طريق مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني [١٠٥].

ومقاتل بن سليمان: هو مقاتل بن سليمان البلخى، المفسر، أبو الحسن، روى عن مجاهد، والضحاك، وابن بريدة، وعنه حرمى بن عمارة، وعلى بن الجعد، وغيرهم، قال عنه الشافعي: " إن الناس عيال عليه في التفسير" [١٠٦]، وقال مقاتل بن حيان: ما وجدت علم مقاتل بن سليمان إلا كالبحر، ومع ذلك فقد ضعّفوه، وقالوا: إنه يروي عن مجاهد وعن الضحاك ولم يسمع منهما [١٠٧]، قال ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة، وقال وكيع: كان كذاباً، وقال النسائي: كان مقاتل يكذب، وقال البخاري: سكتوا عنه [١٠٨].

٩ ــ طريق محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس [١٠٩] :

رجال هذه الطريق:

ــ **محمد بن السائب بن بشير الكلبي:** أبو النضر الكوفي، المفسر، النسّابة، الأخباري، كان عالماً بالتفسير والأنساب، وقد اتهم بالكذب، واعترف بكذبه في التفسير الذي ينسبه لابن عباس، توفي سنة (١٤٦ هـ) [١١٠]، ومحمد بن السائب الكلبي إمام في التفسير والنسب، كما حكى ذلك ابن خلكان [١١١]، ولكنه ليس ثقة عند العلماء، ولا يرتضون حديثه، وصرّح بعض العلماء بأن أحاديثه موضوعة [١١٢]، ومنهم من قال إنه يكذب، بل إن من العلماء من قال: أجمعوا على ترك حديثه [١١٣].

ــ **أبو صالح** : وقد مرت ترجمته في (٤ ــ طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدي الكبير) ، وذكرنا هناك قول يحيى بن معين: ليس به بأس، وإذا حدّث عنه الكلبي فليس بشئ [١١٤]، وقد صرّح الكلبي نفسه بذلك، حيث قال لأصحابه: كل ما حدثت عن أبي صالح كذب [١١٥]، ولذلك وصف السيوطي، والذهبي هذه الطريق بأنها أوهى الطرق [١١٦].

هذه هي أشهر طرق رواية التفسير عن ابن عباس، أوردت كلام بعض العلماء حول رجالها، والذي نلاحظه أن غالبية هذه الطرق طاله النقد، مع تفاوت هذا النقد من طريق إلى آخر، والذي نراه من مرئيات حول هذه الطرق أنه يمكن الاعتماد على الطرق القويّة منها في التفسير، كما أنه يمكن الاستفادة من الطرق التي تطرق النقد إليها؛ إن لم تصطدم بنص أقوى منها، أو تعتضد بنص آخر أو رواية أخرى أقوى منها.

النوع الثالث: التفسير عن التابعين وأتباعهم، وأشهرهم: سعيد بن جبير، وعكرمة، ومجاهد، بن جبر وعطاء بن أبي رباح، يقول سفيان الثوري: " خذوا التفسير عن أربعة : سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء " [١١٧]. وسأتحدث عن نموذج واحد يمثل هذا النوع، وهو الإمام مجاهد بن جبر؛ لمكانته وشهرته في التفسير.

والإمام مجاهد هو: مجاهد بن جبر، المكي، المقرئ، المفسر، الحافظ، أبو الحجاج المخزومي، مولى السائب بن أبي السائب، كان أحد الأعلام الأثبات، ولد سنة (٢١هـ) في خلافة عمر بن الخطاب، وتوفي بمكة وهو ساجد سنة (١٠٤ هـ)، وعمره (٨٣ سنة) [١١٨].

أما مكانته في التفسير فهي غير خافية، فقد برع مجاهد في علم التفسير، وحاز قصب السبق في زمانه، وشهد له أهل العلم بهذه المكانة العالية، قال قتادة: " أعلم ممن بقي بالتفسير مجاهد " [١١٩]، وأخرج ابن جرير في تفسيره قال: " حدثني عبد الله بن يوسف الجبري، عن أبي بكر الحنفي، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به " [١٢٠].

ومجاهد بن جبر قد استفرغ علمه تفسير القرآن الكريم؛ فكان يكرر عرض التفسير على ابن عباس [١٢١]، وقد تحدّث مجاهد بفضل الله عليه في هذا المجال، فقال: " استفرغ علمي التفسير" [١٢٢]، وقد أخذ التفسير عن ابن عباس، وروى عنه الفضل بن ميمون قال: " سمعت مجاهداً يقول: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة " [١٢٣]، وقال ابن إسحاق: " ثنا أبان بن صالح، عن مجاهد، قال: " عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه، أسأله فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ " [١٢٤].

ولا تعارض بين هاتين الروايتين ــ كما يقول الذهبي ــ لأن الإخبار بالقليل لا ينافي الإخبار بالكثير، ولعله عرض القرآن ثلاثين مرة؛ لحسن الأداء ودقة التجويد، وعرضه بعد ذلك ثلاثاً؛ لطلب تفسيره، ومعرفة ما دق من أسراره، وخفي من معانيه [١٢٥].

ومع أن مجاهد بن جبر قد اختص في أخذ التفسير عن ابن عباس، وعرضه عليه مراراً؛ إلا أن كثيراً من تفسيره لا ينقله عن ابن عباس، بل كان من أقل أصحاب ابن عباس رواية عنه في التفسير، والسبب في ذلك أن التفسير قد تحصّل لديه، وفهمه على وجهه، فكان لا ينسبه إلى ابن عباس؛ احتياطاً وورعاً ألا يختلط بشيء من المعاني التي هي ليس من ابن عباس [١٢٦]، وكان أوثق من نقل عن ابن عباس؛ لهذا اعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري، وغيرهما، وقد نقل البخاري في كتاب التفسير من كتابه الجامع الصحيح كثيراً من التفسير عن مجاهد، قال الذهبي: " وهذه أكبر شهادة من البخاري على ثقته وعدالته، واعتراف منه بمبلغ فهمه لكتاب الله تعالى " [١٢٧].

أما سند الرواية عن مجاهد ومنهج المحدثين حول رجالها؛ فإن غالب تفسير مجاهد جاء بسند عبد الرحمن، عن آدم، عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، وهناك أسانيد أخرى جاءت من طرق مختلفة، لا يتسع المجال لذكرها، وسأكتفي بالحديث عن السند العام، ورأي العلماء في رجال هذا السند:

١ ــ **ابن أبي نجيح:** هو عبد الله بن أبي نجيح المكي، صاحب التفسير، مولى ثقيف، واسم أبي نجيح يسار، أخذ عن مجاهد وعطاء، وهو من الأئمة الثقات، توفي سنة (١٠٩ هـ) [١٢٨]، وقد وثقه ابن المديني [١٢٩]، والإمام أحمد، والنسائي وغيرهم [١٣٠]، وذكره ابن حبان في الثقات [١٣١]، قال وكيع: " كان سفيان يصحح تفسير ابن أبي نجيح، ويعجبه من التفسير ما كان حرفاً حرفاً " [١٣٢]، وقال ابن تيمية: " تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير، بل ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، إلا أن يكون نظيره في الصحة " [١٣٣].

٢ ــ **ورقاء:** هو ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري، صدوق، عالم، من ثقات الكوفيين، نزل المدائن، وروى عن عمر بن دينار، ومنصور، توفي سنة (١٦٢ هـ) [١٣٤]، وثّقه الإمام أحمد ويحيى بن معين [١٣٥]، وذكره ابن حبان في الثقات [١٣٦]، وفي مقابل ذلك ذكره ابن الجوزي في الضعفاء، ونقل عن يحيى بن سعيد أنه لا يساوي شيئاً [١٣٧]؛ ولذا ذكره الذهبي في كتابه: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، وقال عنه: " ثقة لا سيما في أبي الزناد، ليّنه يحي القطان، ووثّقه الناس " [١٣٨]، ونحو هذا ذكر الذهبي في كتابه (ذكر من تكلم فيه وهو موثق) [١٣٩].

٣ ــ **آدم:** هو آدم بن أبي إياس الخراساني، البغدادي، نزيل عسقلان، سمع ابن أبي ذئب (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب) وشعبة بن الحجاج، وروى الكثير، وكان صالحاً قانتاً لله، توفي سنة (٢٢٠ هـ) [١٤٠]. قال أبو حاتم: " ثقة مأمون متعبد " [١٤١].

٤ ــ **إبراهيم:** هو إبراهيم بن الحسين بن علي بن مهران بن ديزيل الكسائي الهمداني، المعروف بدابة عفان، الحافظ، الملقب: سيفنة، قال صالح بن أحمد الهمداني في طبقات أهل همدان: سمعت جعفر بن أحمد يقول: سألنا أبا حاتم الرازي عن ابن ديزيل، فقال: ما رأيت ولا بلغني عنه إلا الخير والصدق، توفي سنة (٢٨١ هـ) [١٤٢].

٥ ــ **عبد الرحمن:** هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبيد القاضي الهمذاني، قال القاسم بن أبي صالح: يكذب، وقال الذهبي: روى عنه الدارقطني، وابن رزقويه [١٤٣]، وأبو علي بن شاذان. وقد جاء في تاريخ بغداد إنكار ابن عمه أبي جعفر والقاسم ابن أبي صالح عليه روايته عن إبراهيم، فسكت عن ذلك حتى ماتوا وتغير أمر البلد، فادعى الكتب المصنفات والتفاسير، قال صالح بن أحمد الحافظ: سمعت أبي يحكي عن بعض المشايخ يقول: قدم قوم من أهل الكرخ سنة نيف وسبعين ومائتين، وسألوا إبراهيم أن يسمعوا منه تفسير ورقاء عن ابن أبي نجيح عن آدم، فلم يجبهم، فسمعوه من يحيى الكرابيسي عن إبراهيم، وإبراهيم حي، وادعى هذا المسكين سماعاً، وحمل عنه، ونسأل الله السلامة، توفي سنة (٣٥٢) هـ [١٤٤].

ومن الملاحظ من خلال حكم العلماء على رجال الإسناد الذين رووا التفسير عن مجاهد؛ أن بعضهم ثقة، وبعضهم الآخر به ضعف، ولكن الغالب مقبول لدى نقاد الأخبار، ومن ذلك يتبيّن أن هذا السند في عمومه مقبول، ويمكن الاعتماد عليه، والروايات التي يعتريها الضعف يمكن مقابلتها بروايات أخرى تعضدها، أو ما يقويها من اللغة أو غيرها من القرائن، فيمكن الاستفادة منها في مجال التفسير.

المبحث الثالث
أسانيد روايات التفسير وتعامل العلماء معها

قد علمنا فيما سبق أهمية السند في الكشف عن الرجال الذين حملوا الأثر، ومعرفة قوة الخبر وضعفه، واهتمام علماء الرجال في بيان حال رجالات السند، وفي هذا المبحث سوف أتعرّض للحديث عن كيفية تعامل العلماء مع أسانيد روايات التفسير خاصة.

وبالنظر عموماً حول أسانيد روايات التفسير، لا نجد تلك العناية التي نالتها أسانيد روايات الأحكام من التحقيق في صحتها، وقوّتها، وبيان مكامن الضّعف فيها، وإن كان أصحاب الصحاح؛ الذين اعتنوا بإخراج الصحيح من المرويات في كتبهم قد أخرجوا بعض المرويات المتعلقة بالتفسير؛ كالبخاري ومسلم في صحيحيهما، والربيع بن حبيب [١٤٥] في صحيحه.

ثم إن قلة المرويات المسندة عن رسول الله ﷺ في التفسير جعلت عدم الحاجة إلى تخصيص صحاح خاصة في أسانيد الروايات المتعلقة بالتفسير؛ لأن كل واحد ــ غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ يؤخذ من كلامه ويرد، والاختلاف وارد بين الصحابة ومن بعدهم في تفسير القرآن الكريم، مما ليس فيه نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لتفاوت مداركهم وأفهامهم، وتمكنهم من فهم اللغة وأساليبها.

المطلب الأول : منهج أئمة التفسير في روايات التفسير المسندة

الروايات المسندة في التفسير إما أن تكون مروية عن الرسول ﷺ، أو موقوفة على الصحابة والتابعين، ولأئمة التفسير منهج خاص في التعامل مع هذه الروايات، يقول الزركشي: " واعلم أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وقسم لم يرد، والأول ثلاثة أنواع: إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عيه وسلم، أو عن الصحابة، أو عن رؤوس التابعين. فالأول يبحث فيه عن صحة السند " [١٤٦]، ونجد أئمة التفسير يتحرّون صحة الإسناد في الاستدلال بالروايات المسندة عند الاحتجاج، ولا يقبلون الروايات واهية الإسناد؛ ومن أمثلة ذلك ما ورد عن السلف في قوله تعالى ﴿ **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ** ﴾ [البقرة : ١٨٢] ؛ حيث اختلفوا هل الإفطار في السفر رخصة أو عزيمة، وقد حكى الطبري الخلاف عنهم في ذلك، ثم رجّح القول بأنه رخصة، ثم ردّ على من استدل بحديث (**الصّائِمُ فِي السّفَرِ كالمُفطِرِ فِي الحَضَرِ**) [١٤٧] على أن الصوم في السفر عزيمة، فقال : " وغيرُ جائز عليه أن يُضَاف إلى النبي ﷺ قيلُ ذلك، لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاجُ بها في الدين " [١٤٨].

ومع تحري أئمة التفسير الصحة في الروايات المسندة؛ إلا أنهم لم يرفضوا الرواية ضعيفة السند، ولكنهم استفادوا منها في مجال غير الاحتجاج؛ وذلك بترجيح معنى على غيره من المعاني التفسيرية [١٤٩]، في ظل ضوابط معيّنة حدّدها العلماء؛ كأن تكون هناك وجوه أخرى للترجيح، تعضد الرواية ضعيفة الإسناد، في ترجيح أحد الأقوال،

في تفسير الآية الكريم، وهذا من تعاضد وجوه الترجيح [١٥٠]، وهكذا كان يفعل أئمة التفسير؛ فالطبري ــ مثلاً ــ كان يقول بعد أن يرجّح بعض الأقوال: " وقد روي عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بتصحيح ما قلنا في ذلك، بما في إسناده نظر " [١٥١]، ثم يذكر الحديث. وكذلك قال ابن القيّم في ترجيح بعض الأقوال في تفسير قول الله تعالى﴿**أَلاَّ تَعُولُواْ** ﴾ من قوله تعالى ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ** ﴾ [النساء: ٣] قال: " الثاني: أن هذا مروي عن النبي ﷺ ولو كان من الغرائب؛ فإنه يصلح للترجيح " [١٥٢].

وكذلك فيما إذا انفردت الرواية الضعيفة، ولم يكن هناك ما يعضدها، ولا ما يعارضها؛ فالترجيح بها سائغ لدى العلماء، فالعلماء يقدمون الحديث الضعيف على الرأي [١٥٣] ، إذا لم يكن هناك ما يدفع العلماء إلى رده وفي ذلك يقول الإمام أحمد بن حنبل " الحديث الضعيف أحب إليّ من الرأي " [١٥٤]. " ومراده في ذلك؛ أنه إذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعاً على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس" [١٥٥].

المطلب الثاني: رأي العلماء في أسانيد روايات التفسير

انقسم العلماء حيال أسانيد روايات التفسير إلى فريقين:

الأول: عدم التشدد في التعامل مع أسانيد روايات التفسير ونقدها؛ وذلك للاستفادة من هذه الروايات قدر الإمكان في فهم كتاب الله تعالى، وقد دار جدل حول هذا الأمر، سأعرض بعض ما عوّل عليه أصحاب هذا الفريق، والاعتراضات عليها:

١ ــ أنك لا تكاد تجد مفسراً من المفسرين طرح جملة من هذه الروايات بالكلية، بل قد يطرح أحدها؛ لرأيه بعدم صحة الاعتماد عليها، ومن أشهر الروايات التي يُمثل بها هنا، رواية محمد بن مروان السُّدي الصغير، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس [١٥٦].

ويُعترض على ذلك: بأن هذا صحيح، وهو دليل على أن القول عندما وقع فلمعنى لا يؤثر فيه جرح الناقل؛ كموافقةٍ لأصل اللسان مثلاً، أو موافقةٍ للدلالات العامة للقرآن، أو لمقاصد الدين، أو لكلام آخرين وبيانهم من المفسرين، فهو معتضد، لكنه ربما رده في حال أخرى، وهذا دليل أيضاً على أن نقد الرواية في التفسير كان مستعملاً عند أولئك المفسرين [١٥٧].

٢ ــ أن المفسرين اعتمدوا اعتماداً واضحاً على هذه المرويات؛ سواء أكانوا من المحررين فيه؛ كالإمام الطبري وابن كثير، أم كانوا من نقلة التفسير؛ كعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم، وهؤلاء قد أطبقوا على روايتها بلا نكير، مع علمهم التام بما فيها من الضعف. ولا يُقال: إن منهج الإمام الطبري في هذه الروايات الإسناد، وإنه ليس من منهجه الصحة، اعتماداً على قاعدة من أسند فقد أحالك، فإنه لم ينص أبداً على هذا المنهج في تفسيره، وقد اعتمد على هذه المرويات في بيان معاني كلام الله، وفي الترجيح بين أقوال المفسرين. ويقاس على الإمام الطبري، غيره من المفسرين، الذين اعتمدوا هذه المرويات في التفسير [١٥٨].

ومن الاعتراضات على هذا: أن هذه جملة مسلمة في صدرها، نعم؛ فهم خرّجوا أو أوردوا تلك المرويات من قبيل ما سبق التمثيل به، لا من قبيل روايات الكلبي، التي ندر تخريجها أو عُدم في هذه الكتب، إنما هي الروايات التي تعود علل أسانيدها إلى الضعف، من قبل الحفظ تارة؛ كتفسير عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعطية العوفي، أو من جهة الإرسال؛ كتفسير الضحاك وعلي بن أبي طلحة، أما القول: مع علمهم التام

بضعفها؛ ففي هذا نظر؛ أن يُطلق في حق جميعهم دون تنصيص، أو وقوف بيّن على عباراتهم المفيدة للعلم، فيمكن التسليم أن يكون الشأن كذلك في ابن أبي حاتم مثلاً، لكنه لا يُسلّم في عبد بن حميد، الذي عُرف عنه الحفظ ، ولم يُعرف بالاعتناء بتمييز النقلة [١٥٩].

٣ ــ أن أئمة المحدثين لهم كلام واضح بيّن في قبول هذه الروايات، واحتمالها، والاعتماد عليها؛ لأنهم يفرقون بين أسانيد الحلال والحرام، وأسانيد غيرها، من حيث التشدد والتساهل، ونصوصهم في ذلك واضحة، قال عبد الرحمن بن مهدي: " إذا روينا عن النبي ــ صلى الله عليه و سلم ــ في الحلال والحرام والأحكام؛ شددنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات؛ تساهلنا في الأسانيد " [١٦٠]، وقد انجر هذا التساهل على روايات التفسير، فاحتملوا قوماً معروفين في نقل الحديث، فقبلوا عنهم ــ من حيث الجملة ــ رواياتهم، قال يحيى بن سعيد القطان: " تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثّقونهم في الحديث " ثم ذكر ليث بن أبي سليم، وجويبر بن سعيد، والضحاك، ومحمد بن السائب الكلبي، وقال : " هؤلاء لا يُحمد حديثهم، ويُكتب التفسير عنهم " [١٦١].

ولست مع التساهل المطلق في أسانيد روايات تفسير القرآن الكريم، اقتداءً بالتساهل في أسانيد روايات الفضائل، إلا إذا كانت هناك مسوّغات لقبول تلك الروايات، أعني أن يكون هناك ما يعضد تلك الروايات. أما قول يحيى بن سعيد القطان المستشهد به؛ فإنه لا يعني قبول أسانيد روايات التفسير الضعيفة بحال، وإنما يعني أخذ أقوال هؤلاء العلماء وآرائهم في التفسير، فإن آراءهم مقصورة عليهم، وإذا كانت صحيحة غير خارجة عن جادة الصواب فلا مانع من قبولها.

٤ ــ مما يُعلم من نقد الأسانيد أن المحدثين قد فرّقوا في نقدهم لبعض الأعلام، فجعلوه في نقل الحديث من المجروحين المتكلم فيهم، وأثنوا عليه في علم برع هو فيه، بل قد يكون فيه إماماً، يؤخذ قوله في ذلك العلم، وهذا يعني أن تضعيفه في رواية الحديث لم ينجر إلى تضعيفه في ذلك العلم الآخر، ومن أمثلة ذلك:

ــ عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت : ١٢٨ هـ)، قال عنه ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢ هـ):"صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون " [١٦٢].

ــ حفص بن سليمان الأسدي (ت : ١٨٠ هـ) الراوي عن عاصم بن أبي النجود، قال عنه الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) بعد أن ذكر جرح علماء الحديث فيه: " قلت: أما في القراءة فثقة ثبت ضابط لها، بخلاف حاله في الحديث " [١٦٣]، وقال ابن حجر العسقلاني: " متروك الحديث مع إمامته في القراءة " [١٦٤]. وإذا كان ذلك واضحاً في علم القراءة، فإن علم التفسير لم يوجد له كتب تخص طبقات المفسرين، وتنقد روايتهم على وجه الخصوص، بخلاف ما وجد من علم القراءة، الذي تميّز تميّزاً واضحاً عند الترجمة لأحد القراء، كما هو الحال في الأمثلة السابقة، ولذا لا تجد في الكلام عن المفسرين سوى الإشارة إلى أنهم مفسرون، دون التنبيه على إمامتهم فيه، وضعفهم في غيره، كما هو الحال في نقد القراء، وإذا قرأت في تراجم المحدثين ستجد مثل هذه العبارات: المفسر، صاحب التفسير [١٦٥].

ويُعترض على هذا: أنه ليس في هذا دليل على أن الشخص يكون غير قوي في الحديث، مع تقنه وإتقانه في فن آخر، فمجرد وصف أحدهم بكونه صاحب تفسير؛ لا يعني أكثر من كونه كان له مؤلف فيه، أو أنه نقله، أو نقل صحيفة فيه عن غيره، وليس في هذا تعديل ولا من وجه من الوجوه في فن التفسير،

نعم فيه زيادة وصف له تعني اعتناؤه بهذا الفن، وما هذا إلا كما يقال في آخر صاحب تاريخ؛ فهذا لا يعني في الاعتماد عليه في التاريخ دون النظر في أهليته [١٦٦].

٥ ــ إن من تشدد في نقد أسانيد التفسير؛ فإن النتيجة التي سيصل إليها أن كثيراً من روايات التفسير ضعيفة، فإذا اعتمد الصحيح واطرح الضعيف فإن الحصيلة أننا لا نجد للسلف إلا تفسيراً قليلاً، وهم العمدة في هذا الباب[١٦٧].

وهذا صحيح، إلا أنه لا يكون على عمومه؛ إذ لا نستطيع قبول رواية الضعفاء أو من يوصف بالكذب من أجل أن نجد رأياً في تفسير كلام الله تعالى، وفيما نقله الثقات الأثبات كفاية وغنىً عن غيره من الأقوال الضعيفة.

٦ ــ أن التفسير له مقاييس يُعرف بها عدا مقاييس الجرح والتعديل، إذ التفسير يرتبط ببيان المعنى، وإدراك المعنى يحصل من غير جهة الحكم على الإسناد، لذا فإن عرض التفسير على مجموعة من الأصول تبيّن صحيحه من ضعيفه؛ كالنظر في السياق، والنظر في اللغة، وغيرها. وقد أشار البيهقي إلى هذا الملحظ فقال: " وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسّروا به؛ ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط " [١٦٨].

٧ ــ أن التفسير المنقول بطرق فيها ضعف له فوائد، منها: أن يكون المعنى الذي يحمله التفسير مما قد اشتهر بين السلف، فيستفاد منه في حال الجدل مع المعارضين، خصوصاً إذا كان في مجال الاعتقاد؛ لذا ترى بعض العلماء ينص على أن بعض المعاني الباطلة في التفسير، المرتبطة بالمعتقد لم تثبت لا بالطرق الصحيحة ولا الضعيفة [١٦٩].

والحقيقة أن في هذا الكلام نظر؛ لأن مسائل الاعتقاد هي من المسائل الخطيرة، وإذا كنا نبني اعتقادنا بالاعتماد على روايات ضعيفة، فإننا نسلك مسلكاً خطيراً، وكيف نحتج مع خصمنا بأدلة واهية فيها ضعف! ويرى الطريفي أن التساهل في الرواية عن الضعفاء في التفسير جاء نتيجة طبيعة؛ باعتبار أن كثيراً من التفسير المختلف فيه، إنما هو من قبيل اختلاف التنوّع لا التضاد، واختلاف التنوّع هو أن يكون لفظ الآية محتملاً لجميع المعاني المفسّرة، والاختلاف في العبارة مع اتفاق المعنى؛ فإن الأصل الأصيل والمقصد العليّ من النقد والتعليل، خوف ورود شيء من المعاني المنكرة، والتي تخالف الأصول الثابتة، وكذلك أيضاً فإن تفاسير الضعفاء لا تخرج عن الوجوه المشروعة، واعتمادهم كلّه على الحق من كلام العرب[١٧٠].

كما أن هناك قرائن سوّغت للتسامح في أسانيد روايات التفسير، أهمها:

١ ــ أن المصنفات أو المرويات عن الصحابة والتابعين إنما هي كتب يروونها عن بعض، وليست محفوظة تُحفظ في الصدور؛ ولذلك فإن أقل المحفوظات في أبواب الشرع هي في التفسير، فكان ثمة نسخ تروى، واشتهرت؛ كتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وتفسير عطية العوفي عنه، وتفسير السُّدي عن أشياخه، وتفسير قتادة الذي يرويه عنه معمر بن راشد وسعيد بن عروبة، وتفسير الضحاك بن مزاحم، وغيرهم، وهذه الصحف تروى وتُحمل إن كان الراوي لها ليس متهماً بالكذب؛ لأنه يُحمل على أنه يُحدّث من هذه الصحف؛ فالأئمة يطلقون القول بتضعيف الراوي، ويريدون بذلك ــ غالباً ــ رواياته في الأحكام في الحلال والحرام، وعند العمل والاحتجاج يفرّقون؛ لأن الأحكام هي المقصودة من الجرح والتعديل[١٧١]، ولذا روى الخطيب في الجامع عن يحيى بن سعيد قال: " تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثّقونهم

في الحديث "، ثم ذكر ليث بن أبي سُليم ، وجُويبر بن سعيد، والضحّاك، ومحمد بن السائب، وقال: " هؤلاء لا يُحمد أمرهم، ويُكتب عنهم التفسير " [١٧٢].

وقد يُشكل إطلاق أئمة الحديث ألفاظ الجرح على الراوي؛ كالتضعيف، كيف يُصحّح لهذا الراوي روايته وقد ضعّفه الأئمة، أو الوقوف على تضعيف إمام ناقد لحديث في الأحكام بسبب راوٍ من رواة التفسير وينص عليه.

ويجاب عن هذا الإشكال: أن كلام العلماء على هذا الراوي بعينه كلام مجمل، وطريقة تعامل العلماء مع أسانيد التفسير عملاً أو نصاً ــ في بعض الأحيان ــ توضح ذلك؛ لأن أسانيد التفسير صُحف ونُسخ تروى؛ فتفسير مجاهد بن جبر المشهور، الذي هو من أصح روايات التفسير، لو أعمل نقاد الحديث منهجهم المتشدد في نقد الأحكام، لضُعّف جل تفسيره؛ وذلك أن أسانيده منقطعة؛ بكتاب يرويه القاسم بن أبي بزّة عن مجاهد بن جبر، سواء كان عن عبد الله بن عباس، أو من قول مجاهد بن جبر نفسه، ومثل ذلك يقال في رواية علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس المشهورة، التي لم يسمعها منه.

٢ ــ أن المتخصص في فنّ من الفنون يُقدّم على غيره، وإن كان من كبار الثقاة أو الحفاظ الأثبات، يُقدم من هو دونه عليه في الغالب، إذا كان هو مختصاً بما يرويه، ولذلك قد اشتهر وعُرف عن كثير من الأئمة والرواة أنه قد اختص بباب من الأبواب، وامتاز به، وقُدّم على من هو أثبت منه بالحفظ والرواية؛ فعلم القراءات أئمته من الكبار، ومنهم من لا تُقبل روايته في أحاديث الأحكام، وإن كان هو من الأئمة الثقات في غير هذا الباب؛ كعاصم بن أبي النجود، وحفص بن عمر، وحفص بن سليمان، يقول الحافظ ابن حجر في حفص بن سليمان: " متروك الحديث، مع إمامته في القراءة " [١٧٣].

وكذلك في باب علم التفسير يُقدّم مجاهد بن جبر على غيره من كبار التابعين، وليس هو بأجلهم ولا بأعلمهم في الدين، ولكنه مختصّ بعلم التفسير، ولذلك قال عن نفسه: " استفرغ علمي القرآن " [١٧٤]، ولتخصصه قدّمه العلماء على غيره؛ فابن جرير الطبري اعتمد في تفسيره على مرويات مجاهد بن جبر.

٣ ــ أن أصل الاحتجاج والاعتماد في التفسير هو على لغة العرب، وإليها يجب أن يُرجع، والمفسرون إنما يعتمدون في تفسيرهم على فهمهم للغتهم التي نزل القرآن الكريم بها، قال البيهقي: " وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسّروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط " [١٧٥].

وفي هذا المجال ينبغي التفريق بين الراوي المشهور بضعفه، إذا روى خبراً عن غيره، أو قال هو برأيه؛ فإن كان الراوي ممن يُضعّف، أو كان واهي الحديث؛ فإن قال برأيه فإنه يبقى رأيه وقوله، وهو مقصور عليه، ولا يُحكم على رأيه بالضعف أو الرد نتيجة تضعيفه في الرواية؛ فالكلبي ــ مثلاً ــ واهي الحديث، إلا أنه من أئمة التفسير، ومن العارفين بلغة العرب، فيُفرّق بين قوله وروايته، أما إذا روى عن غيره فيُنظر أيضاً؛ فقد لا يكون كل ما يرويه ضعيفاً، فابن عدي في الكامل يقول: " وللكلبي غير ما ذكرت من الأحاديث أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو رجل معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه " [١٧٦].

الفريق الثاني: يرى التشدد في التعامل مع أسانيد روايات التفسير، ونقدها، ومعاملتها كغيرها من الروايات. ولذلك يطالب أصحاب هذا الفريق بتنقية التفسير من الروايات الضعيفة، والاعتماد على الروايات الصحيحة فقط في

تفسير القرآن الكريم، وقد أكّد صاحب التفسير الصحيح أن هذا هو منهج السلف، حينما ترك نقلة العلوم الإسناد بعد شيوع التدوين [١٧٧].

وفي جواب لسؤال وجهه أبو إسحاق الحويني، وهو بصدد تحقيق تفسير ابن كثير، حول آثار الصحابة في التفسير، إلى ناصر الدين الألباني، قال في جوابه: " أما بعد؛ فقد ذكرت ــ بارك الله فيك ــ أنك بصدد تحقيق تفسير الحافظ ابن كثير، وأن العلماء وطلبة العلم اختلفوا عليك في إخضاع أسانيد التفسير كلها لقواعد المحدثين إلى فريقين: أحدهما: يرى أن الإخضاع المذكور فيه تضييع للتفسير؛ إذ غالبه نُسخ وكتب؛ كنسخة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وكتفسير السُّدي، وغيرها، ومن حجتهم المقالة التي تُنسب إلى الإمام أحمد، قال: ثلاثة لا أصل لها؛ منها التفسير، قالوا: معنى لا أصل لها لا إسناد لها، فهذا يدل على عدم اعتبار الإسناد في التفسير. والآخر: يرى ــ معك ضرورة إخضاع ذلك لقواعد المحدثين. فأقول: لا أرى البتة عدم تطبيق قواعد علم الحديث على الآثار السلفية، وهي في المرتبة الثانية بعد السنة المحمدية في تفسير الآيات الكريمة، فينبغي أن تساق مساقها في تحقيق الكلام على أسانيدها، وهو الذي جرى عليه مجرى العلماء المحققون" [١٧٨].

وأجاب الألباني عن كلمة الإمام أحمد التي احتج بها الفريق الأول بقوله: " هي إن ــ صحت ــ حجة عليهم؛ إن فُسّرت على ظاهرها؛ لأنه لا يجوز الجزم بما لا أصل له اتفاقاً، ولذلك فسّرها المحققون من أصحابه بأن مراده: أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير، وعليه فلا يجوز أيضاً التسوية في تفسير كلام الله بين ما صحّ من الآثار وما لم يصح، وأن تساق مساقاً واحداً " [١٧٩].

ثم قال في ختام جوابه: " وختاماً فإني أرى أنه لا بد من إخضاع أسانيد التفسير كلها للنقد العلمي الحديثي، وبذلك نتخلص من كثير من الآثار الواهية التي لا تزال في بطون كتب التفسير " [١٨٠].

خلاصة:

وبعد عرض بعض ما دار في قضية التشدد في نقد أسانيد روايات التفسير، وقبول الروايات الضعيفة، أو التساهل فيها؛ فإني أخلص من ذلك إلى أن نظرة بعض العلماء إلى الأسانيد في التفسير، تختلف عن غيره من العلوم؛ كالحديث مثلاً، وهذا الأمر راجع ــ في نظري ــ إلى قلة المرفوع عن رسول الله ــ الله صلى الله عليه وسلم ــ في مجال التفسير، كما أشار إلى ذلك السيوطي بقوله: " والمرفوع عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في التفسير هو في غاية القلة " [١٨١].

كما أن بعض الأئمة النقاد جوّزوا الرواية في التفسير عن بعض من لا تُقبل روايته في الأحكام؛ لأن مرد التفسير إلى اللغة، ومردّ الأحكام إلى النص، والنص لا يثبت إلا بصحة الإسناد، واللغة تثبت بوجوه عدة، ونص القرآن قطعي الثبوت، يقول يحيى بن معين: " اكتبوا عن أبي معشر حديث محمد بن كعب خاصة " [١٨٢]، وذلك أن رواية أبي معشر عن محمد بن كعب هي في التفسير خاصة، لا يكاد يكون له حديث في غيره [١٨٣].

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن العلماء يُفرّقون بين علم الرواية وعلم الدراية، فالمعروف بعلم مُعيّن، يقبلون رأيه في ذلك العلم؛ لاشتهاره ودرايته بفنّه، أما بالنسبة لروايته؛ فقد يتساهل البعض في قبولها، ويتشدد آخرون.

والنظر عندي يؤيد التثبت من صحة الخبر، والتفريق بين الرأي والرواية، فالرواية ــ في نظري ــ لا يمكن قبولها من الضعيف، حتى ولو كان مفسراً، وأن وضع هذه الروايات في ميزان منهج النقد هو الأولى؛ لأن

التساهل في ذلك قد يفتح المجال إلى قبول أسانيد ضعيفة، واستغلالها في آراء غير مقبولة، ثم إن هذا الأمر يتعلق بتفسير كلام الله تعالى؛ نعم لو كانت هذه الرواية مسنودة بما يؤيد صحتها؛ سواء كان من طرق وأسانيد أخرى، أو عن طريق اللغة، وبما لا يصطدم مع نص معارض لتلك الرواية.

الخاتمة

ليس من السهل أن نخرج برأي متفق عليه حول هذه المسألة في مثل هذه الدراسة؛ فالمسألة لا زالت بكراً، ونحتاج إلى مناقشات مستفيضة في موضوع مهم وشائك، والرّؤى التي خرجت بها هذه الدراسة هي:

- إنه من البدهي لمن أراد أن يتصدى لتفسير القرآن الكريم أن يرجع إلى الروايات التفسيرية التي أثرت عن النبيﷺ باعتباره مبيّناً وموضّحاً للقرآن الكريم، وما أثر عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ باعتبارهم عايشوا نزول القرآن الكريم، وأخذوه من رسول الله ﷺ مباشرة، فعرفوا أسباب نزوله، ومعانيه، وأحكامه، ومحكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، ونقل ذلك عنهم التابعون. وكما هو واضح أن الرواة الذين نقلوا هذه الآثار يتفاوتون؛ فمنهم القوي، ومنهم الضعيف، بل إن منهم من اتهم بالوضع والكذب.
- إن التفسير المسند ثروة عظيمة، لمن أرد تفسير شيء من القرآن الكريم، وقيمته تتمثل في معرفة صحيحه من سقيمه، وذلك لا يتأتى إلا عن معرفة السند وأحوال رجاله، ومعرفة النص ودلالاته. والمفسر المحقق؛ هو من استفرغ وسعه وجهده في سبيل الاستفادة من هذا التراث القيّم؛ بالفحص والنقد والتدقيق، والانتقاء.
- إن اعتناء سلفنا الصالح بالإسناد يدلنا على أهميته؛ فعن طريق الإسناد تمكن العلماء من معرفة سلامة الأثر المنقول من عدمها، وقد تتبعوا طرق الإسناد، وبيّنوا اتصال الأسانيد وانقطاعها، بل وقفوا مع الأسانيد المنقطعة؛ لبيان تأثير هذا الانقطاع على الرواية.
- ومن خلال هذه الدراسة تبيّن أن العلماء في مسألة أسانيد روايات التفسير فريقان؛ فريق قبل هذه الأسانيد على علّاتها، وذلك للاستفادة من هذه الروايات قدر الإمكان، خاصة إذا كان سند رواتها من المتخصصين أو المشهورين بالتفسير، لأنهم هم أدرى بتخصصهم، وأعلم بفنهم، وقد أوردوا هذه الروايات وأخذوها، ورووها، واستفادوا منها. وتشدد آخرون في قبول أسانيد روايات التفسير، ورأوا أن عرضها على معيار المنهج الذي رسمه نقاد الأثر، هو المنهج الصحيح، ولم يفرّقوا بين روايات الحديث والتفسير وغيرهما، والنقد هنا يتجه إلى الرواية فقط.
- والطريق الوسط ـ حسب رأي الباحث ـ هو عرض هذه الأسانيد على معيار منهج نقاد الحديث؛ فإن كانت صحيحة قبلت، وإلا فينظر في متنها إن كان يعضده شيء؛ كاللغة، أو طريق آخر، فبالإمكان الاستفادة من هذه الروايات، وعدم إبطالها وتعطيلها، أما إن كانت ضعيفة وليس هناك ما يُسندها ، فالأولى عدم اعتمادها في تفسير القرآن الكريم؛ فقد يؤدي قبول هذه الروايات إلى ظهور آراء مرجوحة، أو استغلالها في الانتصار لمذهب معيّن.

أما التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة فهي:

- تنظيم ندوة خاصة تناقش هذا الموضوع من جميع جوانبه، يلتقي فيها متخصصون في التفسير وعلوم القرآن، والحديث ومناهجه.
- دراسة ما ورد عن علماء السلف من آراء ، وفهمها، والاستفادة منها.
- الاستفادة من منهج المحدّثين في الحكم على أسانيد روايات التفسير.

الهوامش :

(١) ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط٢، ١٩٩٧م، مادة سند، ص٣٨٧.

(٢) عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث** ، دار الفكر ــ بيروت ودمشق، ط ٣ ، ١٩٩٧م، ص ٣٤٤ .

(٣) النووي، محي الدين (ت: ٧٦هـ) ، **صحيح مسلم بشرح النووي**، دار المعرفة ــ بيروت، ط٥، ١٩٩٨م، ج١،ص٢٧ ، و الفيومي ، أحمد (ت : ٧٧٠هـ) ، **المصباح المنير** ، مكتبة لبنان ــ بيروت ، ١٩٨٧ م ، ص ١١٠ .

(٤) الخطيب ، محمد عجاج ، **أصول الحديث** ، دار الفكر ــ بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨١ م ، ص ٣٢ .

(٥) القاسمي ، محمد جمال الدين ، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث** ، ت : محمد بهجة ، دار النفائس ــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م ، ص ٢١٠ .

(٦) النووي ، **صحيح مسلم بشرح النووي** ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٧) اللكنوي ، محمد عبد الحي (ت: ١٣٠٤هـ) ، **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني** ، تح : تقي الدين الندوي ، دار القلم ــ الإمارات العربية المتحدة ، ط ١ ، ١٩٩٥ م ، ص ٣٧ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٩) يُنظر : النووي ، **صحيح مسلم بشرح النووي** ، ج ١، ص ٢٥ .

(١٠) الطبري ، محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ) ، **تفسير الطبري** ، تح : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ٢٠٠٠م ، ج ١، ص ٥٣٩.

(١١) حكمت بن بشير بن ياسين ، **التفسير الصحيح** ، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة ــ المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٩٩٩ م ، ج ١ ، ص ١٤ .

(١٢) البخاري ، محمد بن إسماعيل (ت : ٢٥٦ هـ) ، **صحيح البخاري** ، تح : مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ــ اليمامة ، وبيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٧ م ، باب : سورة النساء ، رقم الحديث (٤٣١٤) ج ٤ ، ص ١٦٧٦ .

(١٣) أبو حيان ، محمد بن يوسف (ت : ٧٤٥ هـ) ، **البحر المحيط** ، تح : عادل أحمد ، وآخرون ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ م ، ج ١ ، ص ١١٩ .

(١٤) حكمت ، **التفسير الصحيح** ، ج ١ ، ص ١٥ .

(١٥) أبو نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبدالله (ت : ٤٣٠ هـ) ، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٥ هـ ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ .

(١٦) ابن سعد ، محمد (ت : ٢٣٠ هـ) ، **الطبقات الكبرى** ، دار صادر ، بيروت ، ج ٧ ، ص ١١٣ .

(١٧) يُنظر : النووي ــ **صحيح مسلم بشرح النووي** ، ج ١ ، ص ٥١ ــ ٥٣ .

(١٨) الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (٤٦٣هـ) ، **الكفاية في علم الرواية** ، المكتبة العلمية ــ المدينة المنورة ، ج ١ ، ص ٤٠٤ .

(١٩) الشاطبي ، إبراهيم بن موسى (ت : ٧٩٠هـ) ، **الاعتصام** ، تح : مشهور حسن ، مكتبة التوحيد ــ المنامة ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، ج ٢ ، ص ١٥ .

(٢٠) الخطيب ، **أصول الحديث** ، ص ٤٣٠ .

(٢١) **تفسير الطبري** ، ج ١، ص ٧٥.

(٢٢) ابن خلدون، عبدالرحمن (ت:٨٠٨ هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٣٤٨.

(٢٣) الطوفي ، سليمان بن عبدالقوي (ت : ٧١٦ هـ) ، **الإكسير في علم التفسير** ، تح : عبدالقادر حسين ، مكتبة الآداب القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٢٤) الطريفي، عبدالعزيز بن مرزوق، **التقرير في أسانيد التفسير**، مكتبة دار المنهاج، ط١، ٢٠١١ م، ص٩.

(٢٥) المرجع السابق ، ن ص .

(٢٦) يُنظر : الشنقيطي ، محمد الأمين بن محمد (ت : ١٣٩٣ هـ) **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** ، دار الفكر ــ بيروت ، ط ١٩٩٥ م ، ج ١ ، ص ١٩٤ .

(٢٧) الطريفي ، **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ١٦ .

(٢٨) الفنيسان، سعود بن عبدالله، **اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره**، دار أشبيليا ــ الرياض =،ط ١، ١٩٩٧م، ص١٥ .

(٢٩) ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، ص ٣٤٨ .

(٣٠) السيوطي، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، **الإتقان في علوم القرآن** ، دار الفكر ــ بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، مج٢، ص٤٧٣.

(٣١) الطريفي ، **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ٣٩ .

(٣٢) السيوطي ، جلال الدين ، **تدريب الراوي** ، مكتبة دار التراث ــ القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٢ م ، ج ١ ، ص ١٨٤.

(٣٣) الإتقان ، مج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٣٤) يُنظر: الذهبي، محمد حسين (ت : ١٩٧٧م) ، **التفسير والمفسرون**، مكتبة وهبة ــ مصر ، ط ٣ ، ١٩٨٥ م ، ج١، ص ٦٤.

(٣٥) روى الحديث : الشيباني ، أحمد بن حنبل ، **مسند أحمد بن حنبل** ، مؤسسة قرطبة ــ القاهرة ، باب : مسند عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب ، حديث رقم (٢٨٨١) ، ج ١ ، ص ٣١٤ ، وغيره ، قال شعيب الأرناؤوط عن هذا الحديث " إسناده قوي على شرط مسلم ، رجاله ثقات على شرط الشيخين ، غير عبدالله بن عثمان فمن رجال مسلم ، يُنظر : المرجع السابق ، الصفحة ذاتها .

(٣٦) الطريفي ، **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ٤٠ ــ ٤١ .

(٣٧) البخاري، **صحيح البخاري**، رقم الحديث (٤٠٤٣) باب : منزل النبي ﷺ، ج ٤ ، ص ١٥٦٣ .

(٣٨) الحاكم النيسابوري ، محمد بن عبدالله (ت : ٤٠٥ هـ) ، **المستدرك على الصحيحين** ، تح : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، حديث رقم (٦٢٩١)، باب : ذكر عبدالله بن عباس ، ج ٣ ، ص ٦١٨ .

(٣٩) ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن محمد (ت : ٨٥٢ هـ) ، **تهذيب التهذيب** ، دار الفكر ــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م ، ج ٥ ، ص ٢٤٤ .

(٤٠) يُنظر : الذهبي ، التفسير والمفسرون ، ج ١ ، ص ٦٩ ، ٧٤ ــ ٧٦ . و الحميدي ، عبدالعزيز بن عبدالله ، **تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير** ، جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ، ص ٢١ .

(٤١) يُنظر : الذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١، ص ٧٧.

(٤٢) هو حكمت بن بشير بن ياسين ، والكتاب عبارة عن موسوعة في التفسير بالمأثور ، التزم فيه صاحبه بإيراد الروايات الصحيحة في التفسير ، حيث قال : " حيث قررت أن أجمع كل ما صح إسناده من التفسير بالمأثور ؛ لأن الرواية التفسيرية النصحيحة تتقبلها النفوس " يُنظر كتابه (**التفسير الصحيح**) ، دار المآثر ــ المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٩٩٩م، ج١، ص ٦ .

(٤٣) الحميدي ، **تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير** ، ص ٢٨ .

(٤٤) الطريفي ، **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ٤٣ .

(٤٥) الذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٧٧ ــ ٨١ .

(٤٦) الذهبي ، محمد بن أحمد (ت : ٧٤٨ هـ) ، **سير أعلام النبلاء** ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط ٩ ، ١٩٩٣ م ، ج ٧ ، ص ١٥٨ ــ ١٦٠ ، والزركلي ، خير الدين (ت : ١٣٩٦ هـ) ، **الأعلام** ، دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ٢٠٠٢ م ، ج ٧ ، ص ٢٦١ .

(٤٧) ابن سعد ، **الطبقات الكبرى** ، ج ٧ ، ص ٥٢١ .

(٤٨) ابن حبان، محمد (ت : ٣٥٤ هـ) ، **الثقات** ، تح : السيد شرف الدين أحمد، ط ١ ، ١٩٧٥ م ، ج ٧ ، ص ٤٧٠.

(٤٩) الرازي ، عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت : ٣٢٧ هـ) ، **الجرح والتعديل** ، ط ١ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ــ الهند ١٩٥٢ م ، ج ٨ ، ص ٣٨٢ ــ ٣٨٣ .

(٥٠) المرجع السابق ، وابن عدي ، عبدالله (ت : ٣٦٥ هـ) ، **الكامل في ضعفاء الرجال** ، دار الفكر ــ بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٨ م ، ج ٦ ، ص ٤٠٤ .

(٥١) المزي ، يوسف بن الزكي (ت : ٧٤٢ هـ) ، **تهذيب الكمال** ، تح : بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م ، ج ٢٠ ، ص ٤٩٠ ــ ٤٩٣ .

(٥٢) **الثقات** لابن حبان ، ج ٧ ، ص ٢١١ .

(٥٣) **الإتقان في علوم القرآن** ، مج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٥٤) **المرجع السابق** : ن . ص .

(٥٥) **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٧٨ .

(٥٦) **الإتفان في علوم القرآن** ، مج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٥٧) **المرجع السابق** ، ج ١ ، ص ٧٨ .

(٥٨) **المرجع السابق** : ن . ص .

(٥٩) الذهبي ، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ م ، ج ٥ ، ص ١٦٣ .

(٦٠) النحاس ، أحمد بن محمد (ت : ٣٣٨ هـ) ، **الناسخ والمنسوخ** ، تح : محمد عبدالسلام ، مكتبة الفلاح ــ الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ، ص ٧٥ .

(٦١) **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٦٢) الذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٦٣) الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج ٥ ، ص ١٦٤ ، وابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٢٧ ، ص ٩٩ .

(٦٤) يُنظر : ج ٥ ، ص ٣٠٩ .

(٦٥) الرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ٧ ، ص ١٤ ــ ١٠٥ .

(٦٦) **المرجع السابق** ، ج ٦ ، ص ٣٣٢ ــ ٣٣٤ .

(٦٧) ابن سعد ، **الطبقات الكبرى** ، ج ٦ ، ص ٣٣٨ .

(٦٨) ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ ، والزركلي ، **الأعلام** ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٦٩) الرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ، ص ١٠ .

(٧٠) ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ .

(٧١) السيوطي ، **الإتقان في علوم القرآن** ، مج ٤ ، ص ٤٩٧ .

(٧٢) **المرجع السابق** ، ن ص .

(٧٣) الزركلي ، **الأعلام** ، ج ٦ ، ص ٢٨ .

(٧٤) يُنظر : ج ٧ ، ص ٣٨٠ ، ٣٨٤ .

(٧٥) المزي ، **تهذيب الكمال** ، ج ٢٤ ، ص ٤١٤ .

(٧٦) الرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٧٧) المزي ، **تهذيب الكمال** ، ج ٢٦ ، ص ٣٨٢ .

(٧٨) ج ٧ ، ص ٣٩٢ .

(٧٩) ابن خلكان ، أحمد بن محمد (ت: ٦٨١ هـ) ، **وفيات الأعيان** ، تح : إحسان عباس ، دار صادر ــ بيروت ،ط ١٩٩٠ م ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، وابن حبان ، **الثقات** ، ج ٥ ، ص ٢٩٩ ، والذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج ٥ ، ص ١٢ وما بعدها ، والزركلي ، **الأعلام** ، ج ٤ ، ص ٢٤٤ .

(٨٠) ج ٥ ــ ص ٢٩٩ .

(٨١) **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٨٢) المرجع السابق ، ن ص .

(٨٣) يُنظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٥ ، ص٢٦٤،٢٦٥، والرازي، **الجرح والتعديل**،ج٢، ص١٨٤ ــ ١٨٥.

(٨٤) ج ٤ ، ص ٢٠ .

(٨٥) يُنظر : ابن حجر ، أحمد بن علي (ت : ٨٥٢ هـ) ، **الإصابة في تمييز الصحابة** ، تح : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ــ بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ، ج ٧ ، ص ٤٠٠ ، وابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٢٥ ، ص ٥ .

(٨٦) الرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ٧ ، ص ٥٥ .

(٨٧) ج ٥ ، ص ٢٩٣ .

(٨٨) يُنظر ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٤ ، ص ١ ، وابن سعد ، **الطبقات الكبرى** ، ج ٦ ، ص ٢٩٦ ، والرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ٢ ، ص ٤٣١ ــ ٤٣٢ .

(٨٩) يُنظر : الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج ٥ ، ص ٣٧ ، و المزي ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٤ ، ص ٧ .

(٩٠) الذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٩١) يُنظر ، الذهبي ، **تذكرة الحفاظ** ، ج ١ ، ص ١٢٨ ، والرازي ، **الجرح والتعديل** ، ٥ ، ص ٣٥٦ .

(٩٢) الرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ، ص ٣٥٧ .

(٩٣) ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٦ ، ص ٣٥٨ .

(٩٤) يُنظر : السيوطي ، **الإتقان في علوم القرآن** ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، والذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج١ ، ص٧٩.

(٩٥) الذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(٩٦) يُنظر : الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ، ص٣٢٥ .

(٩٧) ج ٦ ، ص ٤٨٠ .

(٩٨) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(٩٩) الذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(١٠٠) الرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ، ٣٨٢ ــ ٣٨٣ .

(١٠١) العجلي ، أحمد بن عبدالله (ت : ٢٦١ هـ) ، **معرفة الثقات** ، تح : عبدالعليم عبدالعظيم البستوي ، مكتبة الدار ــ المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

(١٠٢) المزي ، **تهذيب الكمال** ، ج ٢٠ ، ص ١٤٧ ، و الرازي ، **الجرح واتعديل** ،ج ٦ ، ص ٣٨٣ .

(١٠٣) الواعظ ، عمر بن أحمد (ت : ٣٨٥ هـ) ، **تاريخ أسماء الثقات** ، تح : صبحي السامرائي ، الدار السلفية ــ الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م ، ج ١ ، ص ١٧٢ ، والمزي ، **تهذيب الكمال** ، ج ٢٠ ، ص ١٤٧ .

(١٠٤) الذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(١٠٥) **المرجع السابق** ، ن ص .

(١٠٦) ابن خلكان ، **وفيات الأعيان** ، ج ٥ ، ص ٢٥٥ .

(١٠٧) الذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(١٠٨) يُنظر : الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ٤ ، ص ١٧٣ .

(١٠٩) المرجع السابق ، ص ٨١ .

(١١٠) يُنظر : الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، و الأدنروي ، أحمد بن محمد ، **طبقات المفسرين** ، تح : سليمان بن صالح الخزي ، ط ١ ، ١٩٩٧ م ، ص ١٧ .

(١١١) ابن خلكان ، **وفيات الأعيان** ، ج ٤ ، ص ٣٠٩ .

(١١٢) يُنظر: الأصبهاني، محمد بن عبدالله ، **كتاب الضعفاء**، تح : فاروق حمادة ، ط١ ،١٩٨٤م ،ج١ ، ص١٨٣.

(١١٣) الرازي ، الجرح والتعديل ، ج ٧ ، ص ٢٧٠ .

(١١٤) يُنظر : المزي ، **تهذيب الكمال** ، ج ٤ ، ص ٧ .

(١١٥) ابن حجر ، **الإصابة في تمييز الصحابة** ، ج ٣ ، ص ٤٠٣ .

(١١٦) السيوطي ، **الإتقان في علوم القرآن** ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، والذهبي ، **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ٨١ .

(١١٧) السيوطي ، **الإتقان في علوم القرآن** ، مج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(١١٨) ابن حجر ، أحمد بن علي ، **الإصابة في تمييز الصحابة** ، ج ٦ ، ص ٢٧٧ ، وابن حبان ، **الثقات** ، ١٩٧٥م ، ج٥، ص ٤١٩ ، والزركلي ، **الأعلام** ، ج ٧ ، ٢٦١ .

(١١٩) الذهبي، محمد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**، تح: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلميةـ بيروت، ط١، ١٣٧٤هـ، ج١، ص٩٢.

(١٢٠) **تفسير الطبري** ، ج ١ ، ص ٩١ .

(١٢١) الطريفي ــ **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ٤٣ .

(١٢٢) ابن الجزري ، محمد بن محمد بن علي (ت : ٨٣٣ هـ) ، **غاية النهاية في طبقات القراء** ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م ، ج ٢ ، ص ٤٠ .

(١٢٣) ابن سعد ، محمد بن سعد (ت : ٢٣٠هـ) ، **الطبقات الكبرى** ، دار صادر ــ بيروت ، ج ٥ ، ٤٦٦ .

(١٢٤) المرجع السابق : ن . ص .

(١٢٥) **التفسير والمفسرون** ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

(١٢٦) الطريفي ، **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ٤٤ .

(١٢٧) **المرجع السابق** ، ن ص .

(١٢٨) ابن سعد ، **الطبقات** ، ج ٥ ، ص ٤٧٣ .

(١٢٩) الذهبي ، **ميزان الاعتدال ، في نقد الرجال** ، ج ٤ ، ص ٢١٥ .

(١٣٠) ابن حجر ، أحمد بن علي ، **تهذيب التهذيب** ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٤ م ، ج ٦ ، ص٤٩ ، وج ١١ ، ص ٣٣١ .

(١٣١) ج ٧ ، ص ٥ .

(١٣٢) الرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(١٣٣) ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم (ت : ٧٢٨ هـ) ، **مجموع الفتاوى** ، تح : أنور الباز ، وعامر الجزار ، دار الوفاء ، ط ٣ ، ٢٠٠٥ م ، ج ١٧ ، ص ٤٠٩ .

(١٣٤) الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، **تاريخ بغداد** ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ م ، ج ١٣ ، ص ٥١٥.

(١٣٥) ابن حجر ، أحمد بن علي ، **لسان الميزان** ، تح : دائرة المعارف النظامية بالهند ، مؤسسة الأعلمي ــ بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٦ م ، ج ٧ ، ص ٤٢٤ .

(١٣٦) ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٧ ، ص ٥٦٥ .

(١٣٧) يُنظر : عبدالرحمن بن الجوزي ، **الضعفاء والمتروكين** ، تح : عبدالله القاضي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ١٤٠٦ هـ ، ج ٣ ، ص ١٨٢ .

(١٣٨) الذهبي ، محمد بن أحمد ، **الرواة الثقاة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم** ، تح : إبراهيم الموصلي ، دار البشائر الإسلامية ــ بيروت ، ١٩٩٢ م ، ج ١ ، ص ١٨٢ .

(١٣٩) الذهبي ، محمد بن أحمد ، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق** ، تح : محمد شكور ، مكتبة المنار ــ الزرقاء ، ١٤٠٦ هـ ، ج ١ ، ص ١٨٩ .

(١٤٠) [١٤٠] ــ يُنظر : الذهبي ، الحافظ ، **العبر في خبر من غبر** ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ج ١ ، ص ٢٩٨ . والخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج ٧ ، ص ٢٧ ، والذهبي ، محمد بن أحمد ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، ج ٧ ، ص ١٢٢.

(١٤١) الرازي ، **الجرح والتعديل** ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ ، والمزي ، يوسف بن عبدالرحمن ، **تهذيب الكمال** ، ج ٢ ، ص ٣٠٤ .

(١٤٢) يُنظر : ابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) ، **لسان الميزان** ، مؤسسة الأعلمي ــ بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٦ م ، ج ١ ، ص ٤٨.

(١٤٣) هو الإمام المحدث المتقن ، شيخ بغداد ، أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق ، ولد سنة (٣٢٥هـ)، قال الخطيب : كان ثقة صدوقاً كثير السماع والكتابة حسن الاعتقاد مديماً للتلاوة ، مات سنة (٤١٢هـ) . يُنظر : الذهبي ، محمد بن أحمد ، **سير أعلام النبلاء** ، تح : مجموعة ، مؤسسة الرسالة ، ج ١٧ ، ص ٢٥٩ .

(١٤٤) يُنظر : الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج ١٠ ، ص ٢٩٢ .

(١٤٥) هو : الربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي البصري الإباضي ، من أعيان المائة الثانية للهجرة ، عالم بالحديث ، له كتاب في الحديث هو : الجامع الصحيح ، أصله من عُمان ، نزل البصرة فتعلم وعلّم ، ثم انتقل إلى عُمان في آخر حياته ، أدرك الإمام جابر بن زيد وهو شاب ، وقل ما حمل عنه ، حمل العلم عن أبي عبيدة وأبي نوح وضمام ، وهؤلاء الثلاثة عن الإمام جابر بن زيد . يُنظر : الزركلي ، **الأعلام** ، ج ٣ ، ص ١٤ ، السالمي ، عبدالله بن حميد (ت : ١٣٣٢ هـ) ، **شرح الجامع الصحيح** ، مكتبة نور الدين السالمي ــ مسقط ، ط ١٠ ، ٢٠٠٤ م ، ج ١ ، ص ٣ ــ ٥ .

(١٤٦) الزركشي ، محمد بن عبدالله (ت : ٧٩٤) ، **البرهان في علوم القرآن** ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ،و دار المعرفة ــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٧ م ، ج ٢ ، ص ١٧٢ .

(١٤٧) أخرج الحديث البيهقي وغيره . يُنظر : البيهقي ، أحمد بن الحسين ، **سنن البيهقي الكبرى** ، تح : محمد عبدالقادر عطا ، مكتبة دار الباز ــ مكة المكرمة ، ١٩٩٤ م ، حديث رقم (٧٩٥٥) باب : الرخصة في الصوم في السفر ، ج ٤ ، ص ٢٤٤ . وهو موقوف، وفي إسناده انقطاع ، وروي مرفوعا ، وإسناده ضعيف . يُنظر : المرجع السابق ، الصفحة ذاتها . وقد ذكر أبو حاتم والدار قطني الاختلاف في روايته . يُنظر : أبو حاتم ، محمد عبدالرحمن ، **علل الحديث** ، تح : سعد عبدالله الحميد ، ج ٣ ، ص ٦٦ ، والدراقطني ، علي بن عمر (ت : ٣٨٥ هـ) ، **العلل**

الواردة في الأحاديث النبوية ، تح : محفوظ الرحمن زين الله ، دار طيبة ــ الرياض ، ١٩٨٥ م ، ج ٤ ، ص ٢٨١ .

(١٤٨) **تفسير الطبري** ، ج ٣ ، ص ٤٧٤ .

(١٤٩) يُنظر : طاهر محمود يعقوب ، **أسباب الخطأ في التفسير** ، دار ابن الجوزي ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

(١٥٠) الحربي ، حسين بن علي، **قواعد الترجيح عند المفسرين** ، دار القاسم ــ الرياض، ط ١ ، ١٩٩٦ ، ج ١ ، ص ١٩١.

(١٥١) تفسير الطبري ، ج ١٠ ، ص ٢٦٧ .

(١٥٢) ابن القيّم ، محمد بن أبي بكر ، **تحفة المودود بأحكام المولود** ، تح : عبدالقادر أرناؤوط ، مكتبة دار البيان ــ دمشق ، ط ١ ، ١٩٧١ م ، ص ١٧ . والمروي هو حديث السيدة عائشة ــ رضي الله عنها ــ عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال في تفسير قوله تعالى ﴿ **ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ** ﴾ (النساء: ٣) قال : " أن لا تجوروا " أخرج الحديث ابن حبان ، **صحيح ابن حبان** ، رقم الحديث (٤٠٢٩) ، ج ٩ ، ص ٣٣٨ .

(١٥٣) الحربي ، **قواعد الترجيح عند المفسرين** ، ج ١ ، ص ١٩٢ .

(١٥٤) ابن قيّم الجوزية ، محمد بن أبي بكر ، **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ، تح : طه عبدالرؤوف سعد ، دار الجيل ــ بيروت ، ١٩٧٣ م ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(١٥٥) العويشز ، علي بن عبدالرحمن ، **مصطلح الحديث في كتاب أعلام الموقعين** ، موقع : الموسوعة الشاملة ، ص ١١ .

(١٥٦) الطيار، مساعد سليمان، **أسانيد التفسير**: مقال تحت عنوان (صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما)، يُنظر الرابط:Attyyar@gmail.com.
http://www.forsanhaq.com/showthread.php?t=176800

(١٥٧) الجديع ، عبد الله ، **تعليقات الشيخ عبد الله الجديع على مقال أسانيد التفسير للدكتور مساعد** الطيار ، الشبكة العالمية ، تاريخ : ٢٥ / ٥ ، ٢٠٠٥ يُنظر الرابط : www.albaidha.net/vb/showthread.php?t=41371 .

(١٥٨) الطيار ، **أسانيد التفسير** (رابط سابق) .

(١٥٩) الجديع ، **تعليقات الشيخ عبد الله الجديع على مقال أسانيد التفسير للدكتور مساعد** (رابط سابق).

(١٦٠) الحاكم ، **المستدرك على الصحيحين** ، ج ١ ، ص ٦٦٦ ، والبيهقي ، أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨هـ) ، **دلائل النبوة** ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ج ١، ص ٣٤ .

(١٦١) البيهقي ، **دلائل النبوة** ، ج ١ ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

(١٦٢) ابن حجر العسقلاني ، **تقريب التهذيب** ، تح : محمد عوامة ، دار الرشيد ــ سوريا ، ط ١ ، ١٩٨٦ م ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

(١٦٣) الذهبي ، محمد بن أحمد ، **معرفة القراء الكبار** ، تح : بشار عواد وآخرون ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ج ١ ، ص ١٤١ .

(١٦٤) **تقريب التهذيب** ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

(١٦٥) الطيار ، **أسانيد التفسير** (يُنظر رابط سابق).

(١٦٦) الجديع ، **تعليقات على مقال : أسانيد التفسير** (رابط سابق).

(١٦٧) الطيار ، **أسانيد التفسير** (رابط سابق)..

(١٦٨) **دلائل النبوة** ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(١٦٩) الطيار ، **أسانيد التفسير** (رابط سابق) .

(١٧٠) يُنظر : الطريفي ، **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ٢٦ .

(١٧١) الطريفي ، **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ٢٧ .

(١٧٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي**، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف ــ الرياض ، ١٤١٣هـ ، ج ٢، ص ١٩٤.

(١٧٣) **تقريب التهذيب** ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

(١٧٤) الذهبي ، محمد بن أحمد ، **سير أعلام النبلاء** ، تح : شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط ٩ ، ١٤١٣ هـ ، ج ٤ ، ص ٤٥٢ .

(١٧٥) **دلائل النبوة** ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(١٧٦) ج ٦ ، ص ١٢٠ .

(١٧٧) حكمت بن بشير بن ياسين ، **التفسير الصحيح** ، ج ١ ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(١٧٨) منتديات كل السلفيين ، عمّان ، ٢٠ من ذي القعدة ، ١٤١٥ هـ .

(١٧٩) المرجع السابق .

(١٨٠) **منتديات كل السلفيين** ، عمّان ، ٢٠ من ذي القعدة ، ١٤١٥ هـ .

(١٨١) السيوطي ، **الإتقان** ، مج ٢ ، ص ٤٧٣ .

(١٨٢) ابن رجب ، عبدالرحمن بن أحمد (ت : ٧٩٥ هـ) ، **شرح علل الترمذي** ، ملتقى أهل الحديث (www.ahlalhdeeth.com) ، ج ١ ، ص ٣٥٩ .

(١٨٣) الطريفي ، **التقرير في أسانيد التفسير** ، ص ٢٢ .